# موافقات رضي الدين الإستراباذي تـ (٦٨٦ هـ) للبصريين في شرحه على الكافية

(دراسة نحوية تحليلية)

# The agreements of Radhi al-Din al-Astrapazy (686 H.) for al-Basrans In his explanation on al-kafia (Analytical Grammar Study)


إعداد

**د/ هبة محمد إبراهيم محمد**

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بالزقازيق- جامعة الأزهر

أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجامعة القاسمية بالشارقة

# موافقات رضي الدين الإستراباذي تـ (٦٨٦ هـ) للبصريين في شرحه على الكافية (دراسة نحوية تحليلية)

**د/ هبة محمد إبراهيم محمد**

*** كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق- جامعة الأزهر.**
*** كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الجامعة القاسمية بالشارقة.**

**البريد الإلكتروني :hebaibraheem74@ahoo.com**

**الملخص:**

**يهدف البحث إلى التعرف على موافقات رضي الدين الإستراباذي للبصريين في شرحه على الكافية. وقد استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي لذلك، وتم التوصل للنتائج الآتية: كان الرضي دقيقً العبارة، يميل للوضوح، ويبتعد عن الاستطرادات، وقد اعتني بالمصطلح النحوي؛ خاصة المصطلحات البصرية، وقد اهتم بالسماع والقياس؛ لكنه فضل السماع على القياس، كما أكثر من النقد والاستدراك في شرحه، وكان شرحه يقوم على المناقشة والتحليل والتعليل، وحافظ على نص الكافية، وقد وافق الرضي البصريين في أغلب المسائل التي عرضها في شرحه، كما وافق الزمخشري في إنكار القراءات القرآنية المتواترة وتضعيفها.**

**الكلمات المفتاحية:**

**الموافقات، الرضي، البصريين، كافية ابن الحاجب.**

# Approvals of Radhi al-Din al-Istrabadi T (686 AH) for the Basrians in his explanation on al-kafia (an (analytical grammatical study)

**Dr. Heba Mohamed Ibrahim Mohamed.**
*** Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls**
**Al-Azhar University.**
*** Faculty of Arts and Humanities**
**Al Qasimia University, Sharjah.**
**Email:hebaibraheem74@ahoo.com**

## Abstract:

The research aims to identify the approvals of Radhi al-Din al-Astrabadhi of the Basrans in his commentary on Al- Kafia. The descriptive analytical method was used for this, and the following results were reached: Al-Radi was accurate, tended to clarity, and avoided digressions. Take care of the grammatical term; Especially Basrans terms, pay attention to alsamaa and analogy; But he preferred alsamaa over analogy, and he was more satisfied with criticism and redress in his explanation, His explanation was based on discussion, analysis and reasoning. Al-Radi preserved the kafia text of Ibn Al-Hajib, separated it from the explanation, and implicitly agreed with Al-Basrans in most of the issues he presented in his explanation, Al-Radi agreed with Al-Zamakhshari in denying the frequent Quranic readings and weakening them.

## Key words:

Approvals, Al- Radi, Al- Basrans, Ibn Al-Hajeb Kafia.

## مقدمة:

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه أو نهج نهجه، وبعد ،،،

الواقع الذي لا مراء فيه بحال؛ أنَّ للعربيةِ خصائص فريدة تميزها عن غيرها من باقي اللغات على وجه البسيطة؛ ما جعلها قوية شامخة مهما عَدَت عليها العوادي، ومن أهم تلك الخصائص أنها قوية البنية، محبوكة التراكيب، كثيرة المفردات، متعددة الأساليب، محمية بأدوات علومها، مضبوطة منقوطة. وقد تلقف المتخصصون تلك الميزات والخصائص فطوروها وقعدوها- ما بين منظّرٍ ومطبِّق- حتى دشنوا منها علومًا لم تتوافر لغيرها من اللغات الأخرى، فكان ما كان من فروع وعلوم متعددة للعربية؛ قويت واستقلت حتى ظن غير المتخصصين أنها متنافرة، وقربت وتكاملت وعرَّج بعضُها على بعضٍ حتى كأنه لا توجد بينها حدودُ فاصلة.

وعلم النحو من أعظم علوم العربية قدرًا وأنفعها أثرًا؛ فبه ضبْطُها وفيه ضابِطُها. ومنذ أن نشأ والخلاف من ظواهره فعلى اختلاف المناهج قامت المدارس النحوية، فتعددت الأقوال، وتنوعت الآراء، وقد نقل المتأخرون؛ كابن مالك، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأشموني، والأزهري، والشربيني وغيرهم، هذه الخلافات وما ارتبط بها من موافقات ومخالفات واعتراضات وترجيحات، في كتبهم وشروحهم وحواشيهم، فكان لذلك أعظم الفائدة.

وتأسيسًا على حتمية وجود الموافقات عند الخلافات، ونظراً لأهمية الموافقات في الدرس النحوي، فقد اخترت فكرة مرتبطة بالموافقات النحوية، عند شخصية نحوية متميزة بقيمة رضي الدين الإستراباذي؛ من أعظم نحاة القرن السابع الهجري، هي: **( موافقات رضي الدين الإستراباذي ت (٦٨٦هـ) للبصريين في شرحه على الكافية-دراسة نحوية تحليلية).**

والواقع أن ما دفعني لتناول الفكرة في هذا الإطار البحثي أمور منها ما يعود لطبيعة الموافقات وأهميتها، ومنها ما يعود لشخصية رضي الدين وما تميز به من صفات لا تتوافر إلا لقلة من اللغويين؛ مصنفين وشارحين، إضافة لشرحه الذي طَبَّقت شهرتُه الأفاق لتميزه، وتلك الدوافع هي:

– طبيعة الموافقات النحوية؛ فالخلافات وما يصاحبها من موافقات وترجيحات من دواعي نهضة النحو، والوقوف على مذاهب النحويين، وآرائهم، وحججهم؛ ما جعلها أحد الأضلاع الرئيسة في النظرية النحوية.

– ما تثبته الموافقات– في حالة الرضي–؛ حيث شاع عنه أنه بغدادي التوجه؛ لكنَّ كثرة موافقاته للبصريين تشير من طرْف خَفيّ لتوجهه البصري.

– شخصية الرضي؛ ذلك المحقق المدقق ذو العقلية المتفتّحة المستوعبة لمختلف أنواع المعرفة، والذي تفوّق على أبناء عصره، وما امتاز به من أسلوب سهل بسيط في شروحه.

– كتاب (شرح الكافية)؛ فقد جاءت كافية ابن الحاجب موجزة مختصرة؛ فكثرت عليها الشروح والحواشي لتيسيرها على طلاب العلم، وجاء شرح الرضي لها متميزًا تميز صاحبه، فقد جاء وافياً في مادته، مع تذييل الأحكام النحوية بمختلف الآراء والمقابلة بينها، فالرضي تجاوز الشرح والتعليق إلى الاستدراك على ابن الحاجب، فكان شرحه بتلك السمات سجلًا حوى أغلب الآراء النحوية وعِللَها؛ ما جعله مرجعًا أساسًا لأغلب الدارسين والباحثين.

## إشكالية البحث:

ينطلق البحث من مدى جدوى دراسة الموافقات مرتبطة بشخصية الرضي، في كتابٍ بقيمة شرح كافية ابن الحاجب، وقد أخذت الإشكالية شكل التساؤلات الآتية: ما جدوى دراسة الموافقات في تطوير الدراسات النحوية؟ وما موافقات رضي الدين للبصريين في شرحه للكافية؟ وما قيمة موافقات الرضي للبصريين في شرحه للكافية؟

**منهج البحث:**

استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موافقات الرضي للبصريين، وقد انتقيت أكثرها شيوعًا وأعمقها تأثيرًا في فهم الدرس النحوي، أو التي تمثل ثوابتَ في الأبواب النحوية.

**طريقة السير في البحث:**

التزمت في هذا البحث بالخطوات الآتية:

- وضع عناوين للمسائل، ثم تقديم دراسة نظرية لكل مسألة.
- تفصيل القول في الموضوع، ثم ذكْر موقف الرضي منه، والتعقيب عليه.
- عزو الآيات إلى سورها، وتوثيق القراءات، وتخريج الأحاديث النبوية.
- توثيق الأبيات الشعرية، والأمثال العربية، ونسبتها لأصحابها.
- الاجتهاد في رد الآراء لأصحابها، وإلا فتوثيقها من أمات كتب النحو.
- ترجمة الأعلام، من كتب التراجم المشهورة.
- الالتزام في عرض وتبويب المسائل بترتيب كافية ابن الحاجب.
- اعتمدت كتاب: **شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦م.**

**الدراسات السابقة:**

بالبحث وقفت على بعض الدراسات التي تناولت بعض مجالات البحث الحالي، وهي:

١- دراسة: محمد جاسم معروف الهيتي، الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي في شرحه على الكافية. (ماجستير) كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧م.

٢- دراسة: جوهر محمد أمين عبد الله، منهج الرضي في شرح الكافية، (ماجستير)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين،١٩٩١م.

٣- دراسة: غسان عامر الشجيري، الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية دراسة نحوية (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة

الأنبار،١٩٩٧م.

٤- دراسة: باسل محي الدين، التأويل النحوي عند رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) (ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية. ١٩٩٨م.

٥- دراسة: باسل محي الدين، أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) (دكتوراة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.

٥- دراسة: فضيلة صبيح نومان، الأحكام النحوية في شرح الكافية للرضي؛ دراسة في المفهوم والمعيار، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠م.

**موقع البحث من الدراسات السابقة:**

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث زاوية التناول؛ فقد أصّل لمفهوم نحوي شائع هو الموافقات النحوية عند رضي الدين الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب ما يجعل للبحث توجهًا مختلفًا عن تلك البحوث.

وقد جاء البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة وتعقبهما خاتمة وفهارس فنية. وقد أشارت المقدمة لأهمية الموضوع وأسباب اختياره والمنهجية المتبعة في تناوله، كذلك أشارت للدراسات السابقة للموضوع، وجاء المبحث الأول في: التعريف برضي الدين الاستراباذي وشرحه لكافية ابن الحاجب، بينما تناول المبحث الثاني: بعض موافقات رضي الدين الاستراباذي للبصريين في شرحه للكافية، وعرضَتْ الخاتمة للنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي استعراض ذلك وبيانه.

*****

## المبحث الأول: الجانب النظري
## (رضي الدين الإستراباذي، وشرحه للكافية)

### أولاً: رضي الدين الإستراباذي:

هو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي [١]، نسبة إلى مدينة إستراباد في طبرستان، وعُرف بأسماء كثيرة منها: رضي الدين[٢]، والشيخ رضي الدين[٣]، ولُقب بنجم الأئمة وفاضل الأمة.[٤] وأثنى عليه أقرانه ومعاصروه وخلعوا عليه الكثير من الألقاب مثل نجم المِلة والدين [٥]، ومع ذلك لم يلق الإستراباذي عناية كافية من كتب التراجم، فقد اقتصرت جميعها على ذكر اسمه، وسنة وفاته، ذكر السيوطي أنّه لم يقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته.[٦]

وعليه فكل ما قيل عن سنة مولده اجتهادات من بعض الباحثين والمحققين، فقد حددها بعضهم بأنها ما بين (٦١٨هـ – ٦٢٨هـ)، وذكر آخر أنها كانت (٦١٨ هـ) [٧]، كما رجح بعضهم مدينة (سمنك) مكاناً لولادته[٨]، مستدلًا بنسبته إليها، ورجّح غيره استراباد مكانًا لمولده.[٩] والأغلب أنه ولد في استراباد، واقترن اسمه بها، فقد اشتهر بالرضي الإستراباذي.

---

(١) الأعلام للزِركْلِيّ ٦/ ٣١٧.
(٢) مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ١/ ١٨٣.
(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/ ١٣٧٠.
(٤) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ١/ ١٢.
(٥) روضات الجنّات لمحمد باقر الخوانساري ٣/ ٣٣٦.
(٦) بُغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ١/ ٥٦٧.
(٧) الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي في شرحه على الكافية، لمحمد جاسم الهيتي ص (هـ).
(٨) شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري، لخطاب عمر بكر ص ١١٥.
(٩) الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي في شرحه على الكافية، مرجع سابق ص ٦.

أما مذهبه النحوي، فكان كمعظم المتأخرين؛ يختار من آراء الكوفيين والبصريين، دون أن يصرح بانتمائه لأيٍ منهما، لكن المدقق يستطيع أن يلحظ توجهه البصري، ومؤشرات ذلك:

* تطابق أصول الترجيح عنده مع أصول الترجيح عند البصريين، وهي بالترتيب: تقديم السماع على القياس، وعدم القياس على الشاذ، وإهمال الضرورة الشعرية.(١)
* كثرة ترجيحاته لآراء البصريين واعتماد عللهم، مقارنة بآراء الكوفيين وعللهم.(٢)
* استخدامه للمصطلح البصري، على الرغم من أن له مصطلحاته الخاصة التي تميز بها كاستخدامه (الضمير المستكن) بدلاً من (الضمير المستتر).(٣)

تميز الرضي بعقلية متعددة القدرات على مستوى التفكير والتنظير والتقعيد، فقد كان إمامًا في النحو والتصريف واللغة وعلم الكلام؛ لذلك نجد له مصنفات في كل هذه العلوم.

ومن أشهر ما ترك الرضي من مؤلفات: حاشية على شرح الجلال الدوّاني لتهذيب المنطق والكلام(٤)، وشرح شافية ابن الحاجب في الصرف(٥)، وشرح كافية ابن الحاجب في النحو(٦)، وشرح قصائد ابن أبي

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٣٥٧.
(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/١.
(٣) شرح الكافية للرضي ٣٧/١، ٤١٥/٢.
(٤) مُعجم المُؤلِفين لعمر كحالة ٥/ ١٨٣.
(٥) هدية العارفين وأسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي ٢/ ١٣٦.
(٦) مطبوع ومحقق، محل البحث الحالي.

الحديد[١]. ليس هذا كل ما ألف الرضي بل له الكثير والكثير من المؤلفات التي لم يصلنا إلا اسمها فقط.

وقد اختلف المحققون في وفاة الرضي؛ فمنهم من حددها في ٦٨٤هـ[٢]، ومنهم من حددها في ٦٨٦هـ [٣]، وربما كان ذلك بسبب ما أورده البغدادي في خزانة الأدب[٤] من أن الرضي انتهي من شرح الكافية في ٦٨٨هـ، ثم عاد وذكر أن ذلك كان في ٦٨٦هـ، وهو الأقرب للصواب.[٥]

## - موقف الرضي من الأصول النحوية:

كان الرضي متميزًا في كل شيء، وخاصة (موافقاته، مخالفاته، ترجيحاته)، ومع ذلك فقد كان تقليديًا في موقفه من السماع والقياس، فقد كان موقفه كالآتي:

١- **السماع:** ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كتاب الله تعالى، وكلام نبيه (□) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، إلى أن فسدت الألسنة[٦]، وقد اعتنى الرضي بالسماع، بدليل كثرة ما استشهد به فقد:

- عارض وقوع المصادر أحوالاً قياسًا، فقال:" اعلم أنّه لا قياس في شيء من المصادر التي تقع حالاً بل يُقتصر على ما سُمع منها نحو: قتلته صبرًا ولقيته فجأة وعيانًا وكلمته مشافهة... والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالًا إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتانا رجلةً وسرعةً ونحوه، وأما ما ليس من أنواعه فلا يُقاس عليه فلا يُقال جاء ضحكًا أو

(١) الأعلام لخير الدين الزركلي ٦٠/٤.
(٢) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٢/ ١٣٤.
(٣) بغية الوعاة للسيوطي ٥٦٨/١.
(٤) خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي١/ ١٢.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ٣٣٤.
(٦) الاقتراح في علم أُصول النحو للسيوطي ص ٧٥.

بكاءً لعدم السماع".[١]

– خالف الكوفيين في تقدم المستثنى على المستثنى منه، لعدم السماع فقال:"وجَوَّز الكوفيون في السَعة تقدم المستثنَى على المستثنَى منه والحكم معًا نحو إلا زيدًا ضربني القوم ... والأَوْلى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس أيضًا؛ لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه في الحقيقة...".[٢]

٢– **القياس:** القياس النحوي يعني حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٣] بمعنى قياس الأمثلة على القاعدة، وأركان القياس: أصل وهو المقِيس عليه، وفرع وهو المقِيس، وحكم، وعلة جامعة بين الأصل والفرع.[٤] وتقوم على القياس معظم أدلة النحو، وقد جعله النحاة أصلًا يُخضِعون له كلام العرب.[٥]، وقد اعتنى الرضي بالقياس لكن ليس بقدر عنايته بالسماع، فقد جعل السماع محكًا لقياسه فكان يقيس على ما ورد به السماع كثيرًا وقليلًا، أما الشاذ والنادر فلا يعتد بهما، ومن مؤشرات عنايته بالقياس:

– ما ذكره عن زيادة (الباء) الجارة؛ فقال عن مواضع زيادتها:" وتزاد قياسًا في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست، وقولهم: سمعت بزيد وعلمت به، أي بحال زيد، على حذف المضاف؛ وتزاد قياسًا، أيضًا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى وتصرفاته، وفي فاعل أفعل في التعجب على مذهب سيبويه، وفي المبتدأ الذي هو: حسبك.[٦]

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص ٤.

(٤) لمع الأدلة للأنباري ص ٩٣ .

(٥) القياس في النحو العربي لسعيد جاسم الزبيدي ص ١٣٧.

(٦) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٢.

– ما ذكره عن حذف حروف الجر، فقد قال:"ويُحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله إذا كان الجار (رُبَّ) بشرطين أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني: أن يكون بعد الواو والفاء وبل، وأما حذفها من دون هذه الحروف فشاذ".(١)

**العلة النحوية:** العلة هي الركن الثالث من أركان القياس النحوي، الذي يتألف من: الأصل والفرع والعلة والحكم، وبها يستقر الحكم في الذهن، وتتكامل القاعدة؛ لأن الحكم بلا علة كالبناء بلا أساس، وعلى أساس العلة يتم إعطاء حكم الأصل للفرع.(٢)

وقد اهتم الرضي بالعلة النحوية بشكل ملحوظ، ونجح في توظيفها في خدمة القاعدة النحوية؛ لقيمتها الإقناعية؛ لأن النص النحوي بدون اقتناع يصعب تقبله، ولذا أكثر من إيرادها في شرحه، وكان في تعليلاته لا يخالف جمهور النحويين، فقد عّلل بناء (كذا) فقال:"وأما بناء كذا فلأنه في الأصل ذا المقصود به الإشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارًا به إلى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم، وانمحى عن الجزأين معنى التشبيه والإشارة...". (٣)

وعلل أيضًا لجواز كون الحال جملة خبرية فقال:"أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد وأما وجوب كونها خبرية؛ فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبًا أن المجيء الذي هو

(١) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٧.

(٢) أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت ص ٦٢٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣/ ١٥٠.

مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثَمَّ قِيلَ: إن الحال يشبه الظرف معنى".[١]

٣- **الإجماع:** المُراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٢]، وهو علم مُنتزع من استقراء هذه اللغة.[٣]، ولقد أخذ الرضي بالإجماع ووظَّفه في شرحه مثلما وظَّف السماع والقياس، كما استخدمه في دعم آرائه النحوية (موافقاته، مخالفاته، ترجيحاته).

## ثانيًا: شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي:

يُعد كتاب الكافية لابن الحاجب من أعظم الكتب النحوية وأكثرها انتشارًا في القرن السابع الهجري [٤]، فذاع صيته، واستهوى الدارسين، وكان له ما كان فعكفوا على دراسته؛ ومع قيمته تلك فقد تميز بالإيجاز الشديد، وغلب عليه التوجه الفلسفي، مما يحتاج معه إلى تبسيط وتفصيل، فظهرت له جملة من الشروحات.[٥] وقد كان شرح الرضي من أبرزها؛ لعظيمَ فائدته فقد جمع قواعد النحو وأصوله، وأحاط بمسائله ودقائقه.

قال عنه السيوطي:"شرح الرضي للكافية لم يُؤَلف عليه، بل ولا في غالب كتب النحو مثله، جمعًا وتحقيقًا، وحسنَ تعليلٍ، وقد أكبَّ الناس عليه وتداولوه... [٦]، والمدقق في شرح الكافية للرضي يجد أنه يعرض آراء النحويين على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم ويعالج المادة النحوية ويناقشها بالأدلة والبراهين، ثم يتفق ويختلف ويرجِّح بعضها على بعض، مختارًا لنفسه

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠.
(٢) الاقتراح في علم أُصول النحو للسيوطي ص ١٨٧.
(٣) الخصائص لابن جني ١/ ١٨٩.
(٤) هدية العارفين لإسماعيل الباباني ٢/ ١٣٤.
(٥) المسائل الخلافية النحوية في شرح الكافية للرضي، لنافع الجبوري ص ٩.
(٦) شروح كافية ابن الحاجب لخطاب عمر ص ١١٨.

منها ما تتضح عِلَلُه، وكان غالبًا ما ينفرد بآراء جديدة.(١)

والمتصفح لشرح الرضي يجد أنه تابع ابن الحاجب في تقسيمه للكافية، فقد جاء الشرح في ثلاثة أقسام؛ الأول: المرفوعات، والثاني: المنصوبات، والثالث: المجرورات.

وقد كان منهج الرضي في شرح الكافية منهجًا متميزاً، وفيما يلي أهم ملامحه وخصائصه:

– الدقة في التعبير وصياغة الآراء النحوية: فكثُرت لديه القيود التعبيرية والاحترازات المتكررة كقوله في الحال المؤكدة:"وحدُّ المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعًا...".(٢)

– تجنب الغموض والتعقيد: فقد خلا شرحه للكافية من الاستطرادات، فجاءت عبارته موجزة واضحة خالية من الغموض والتعقيد، مع ما فيها من عمق وكثافة أفكار.

– الاهتمام بالمصطلح النحوي: حفل شرح الكافية بالمصطلحات والحدود، فقد استخدم عبارات (الشاذ، والقليل، والوجوب، والجواز، والضرورة) في حكمه على الآراء والشواهد، فمثلًا حكم بالشذوذ على بيت الفرذدق (إذا قيل: أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع)؛ لأن الجر بالحرف المحذوف مما لا يطّرد في الاستعمال.(٣)، وحكم بالشذوذ والقلة على إضمار الباء مع لفظ الجلالة في غير القسم، فقال:" وتضمر كثيرًا مع الله في القسم نحو: (الله لأفعلن) وشاذًا قليلًا في غيره كقول رؤبة: خير؛ لمن

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٨٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١١.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٤/ ٣٣٤.

قال له: كيف أصبحت؟"[١]، كما استخدم مصطلحي (الوجوب والجواز) في حديثه عن عامل الحال، فقال:" اعلم أن عامل الحال قد يُحذف جوازًا ووجوبًا أيضًا في مواضع قياسية، ولابد من قرينة مع الحذف جائزًا كان أو واجبًا..." [٢]

– النقد والاستدراك: لم يكن الرضي شارحًا فقط، بل كان ناقدًا؛ فكثيرًا ما انتقد ابن الحاجب واستدرك عليه، فمثلًا قال: عن حروف الجر؛ على وعدا وخلا وحاشا:"وعلى إذا كان فعلاً يُكتب بالألف وأصله الواو بخلافه إذا كان اسمًا أو حرفًا وكذا من وفي وإلى أفعالًا أصلها آمين وأوفى وأَوْلى. وفيما قال نظر؛ لأن على الاسمية تكتب ألفًا وأصله واو اتفاقًا لكنها إذا أُضِيفت إلى الضمير تنقلب الألف ياء تشبيهًا بعلى الحرفية...، ثم اعترض على نفسه وقال: فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا أصل لألفاتها بخلافها فعلية، وأجاب بأنها لمَّا تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنه لا أصل لألفاتهما وهذا عذر بارد".[٣]

*****

(١) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٩/٤.

## المبحث الثاني: الجانب التطبيقي
## (موافقات الرضي للبصريين في شرحه للكافية)

هذا المبحث معْنيّ بالجانب التطبيقي للبحث، عرضت فيه موافقات الرضي للبصريين في شرحه على الكافية، وقد انتقيت أكثر تلك الموافقات شيوعًا وانتشارًا وأعمقها تأثيرًا في فهم الدرس النحوي، أو تلك التي تمثل ثوابتَ في الأبواب النحوية، وقد خاض فيها أغلب المُصنّفِين والشراح، أو أقلهم، وفيما يلي نماذج لتلك الموافقات مُرتبةً حسب ترتيب الرضِيّ لأبواب شرحه.

### حكم مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية

عرف ابن الناظم الخبر بأنه: ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ.[١] وينقسم الخبر إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، والخبر المفرد: ما كان غير جملة، مثل: (المجتهدُ محبوبٌ) و(المجتهدان محبوبان) و(المجتهدون محبوبون) و(المجتهدات محبوبات). والخبر الجملة: ما كان جملة فعلية، أو جملة اسمية، فالأول مثل:(الشجرة تسقط أوراقها شتاءً)، والثاني مثل: (الشجرة أوراقها خضراء).[٢]

ويُشترط في الجملة التي تقع خبرًا عن المبتدأ ثلاثة شروط: الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ. والثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة (يا أعدل الناس) خبرًا عن محمد. والثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد هذه الحروف: (لكن، وبل، وحتى).

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١/ ٧٧.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٧٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١/ ١٦٤.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطًا رابعًا، وهو ألا تكون جملة الخبر قَسَميّة، وزاد الأنباري خامسًا وهو ألا تكون إنشائية.(١)

واختلف النحويون في مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية على مذهبين:

**المذهب الأول:** للجمهور فقد ذهبوا إلى صحة وقوع الجملة القسمية خبرًا عن المبتدأ، كقولك: زيد والله إن قصدته لَيعطينّك؛ لأن الصحيح عندهم جواز وقوع الإنشائية خبرًا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه.(٢) وإذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامة بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قلت: زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالًا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرًا عنه فكأنه قِيل: زيد مطلوب ضربه أو مستحِق لأن يطلب ضربه، وبه أيضًا صح احتمال الكلام للصدق والكذب. (٣)

وضعَّف العكبري مذهب الجمهور فقال:" وحقيقة الخبر ما صح أن يُقال فِي جوابه صدق أَو كذب فأما الأمر والنهي فضعيف جعلهما خَبرا للمبتدأ لأنهما ضد الخبر في المعنى وما جاء منه فهو مُتأوّل تقديره: زيد أقول اضْربهُ وَحذف القول كثير، أَو يكون التقدِير: زيد واجِب عليك ضربه ثم قامَ الأمر مقام هذا القول كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي فليمدّنّ لَهُ".(٤)

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١/١٦٥.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك ١/ ١٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٥، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٦.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ١٢.

(٤) اللُباب في علل البناء والإعراب للعكبُري ١/ ١٣٥.

**المذهب الثاني:** لبعض الكوفيين[١] ذهبوا إلى عدم صحة وقوع خبر المبتدأ جملة طلبية، وتبعهم في ذلك ابن السراج، فقال موضحًا:" وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة، أن يكون خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا وما أشبه ذلك مما لا يُقال فيه: صدقتَ ولا كذبْتَ".[٢] فإن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يُقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلومًا للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلومًا من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولًا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه.[٣] وقد اعترض بعض النحويين ما زعمه بعض الكوفيين ومن تبعهم كابن الأنباري وابن السراج. من اشتراطهم عدم صحة مجيئ جملة الخبر إنشائية، ومنهم ابن عصفور، فقد ردَّ مذهبهم بقوله:" ذلك فاسد؛ لأنا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفردًا وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب، أن تقع أخبارًا للمبتدأ كما وقع المفرد، ولا يحتاج إلى تكلُف إضمار القول".[٤]

كما ردَّ ابن مالك قول ابن الأنباري من وجهين: أحدهما: أن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردًا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بألا يشترط احتمالها

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١١١٥، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٠٦، والهمع للسيوطي ٢/ ١٤.

(٢) الأُصول في النحو لابن السراج ١/ ٧٢.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٧٦، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٥٦.

(٤) شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٥٤.

للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملهما. والثاني: أن وقوع الخبر مفردًا طلبيًا ثابت باتفاق نحو: كيف أنت؟ فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية.(١) وصرَّح بذلك، فقال:" ومنع ابن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك. وهذا نظرٌ واهٍ؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردًا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب، لأنها نائبة عما لا يحتملهما. وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًا نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيء:

**قلبٌ مَنْ عِيلَ صبرُهُ كيف يَسْلُو * صالياً نارَ لَوْعةٍ وغرامِ".(٢)**

ووضَّح ابن هشام الفرق بين خبر المبتدأ والخبر الذي هو قسيم الإنشاء، وفي كلامه إشعارٌ برد مذهب الكوفيين، ويتضح ذلك من قوله:"... وَأما الثَّاني؛ فَلأَن الخبَر الَّذي شَرطه احتمَال الصدْق وَالْكذب الخَبَر الَّذي هو قسيم الإنشاء لَا خبر المبتدأ للاتفاق على أَن أصله الإفراد وَاحتمال الصدق وَالكذب إِنَّمَا هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عَمْرو".(٣)

وقد نحا السيوطي منحى ابن مالك وابن هشام ومن وافقهما من النحويين في ردِّهما رأي الكوفيين من القول بعدم صحة وقوع الجملة الطلبية

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٥٢٧.

(٢) البيت من الخفيف ولم يُعرَف قائله، ويُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٢٧، والهمع للسيوطي ٢/ ١٤، والتصريح للأزهري ١/١٦٠. والشاهد في: (كيف يسلو) فقد وقع الخبر جملة إنشائية، وهو رد على الأنباري ومن وافقه في منع ذلك. ( شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام /٥٣١.

خبرًا عن المبتدأ، وقد صَّرح بردَّه فقال:"والقسمية منعهَا ثَعْلَب ورد بِالسَّمَاعِ؛ قَالَ تَعَالَى:﴿ وَالَّذين جاهدوا فِينَا لنهدينهم سبلنا﴾[١] وقال تعالى:﴿ وَالَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات لندخلنهم ﴾[٢] والطلبية ومنعها الْأَنْبَارِي؛ لِأَنَّهَا لَا تتحمل الصدْق وَالْكذب وَالْخَبَر حَقه ذَلِك ورُدَّ بِأَن الْمُفْرد يَقع خَبرًا إِجْمَاعًا وَلَا يحْتَمل ذَلِك وبالسماع قَالَ:

**قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيفَ يَسْلو * صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ غَرَام**"[٣]

وقد بين الرضي اختلاف النحويين فقال:" اعلم أن خبر المبتدأ، قد يكون جملة اسمية أو فعلية، كما مثل المصنف وإنما أجاز أن يكون جملة؛ لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له، وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون طلبية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهْم، وإنما أُتُوا من قِبَل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل عندهم ليس مَن فعل شيئاً، ففي قولك: (زيد عندك) يسمون الظرف خبراً، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى: ﴿بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾[٤]، وأيضًا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: (أما زيد اضربه)".[٥]

(١) الآية (٦٩) العنكبوت.
(٢) الآية (٩) العنكبوت.
(٣) همع الهوامع للسيوطي ١/ ٣٦٩.
(٤) الآية (٦٠) ص.
(٥) رضي الدين الاستراباذي، ١/ ٢٣٧.

وبعد عرض خلاف النحويين حول مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية يمكن القول: إنَّ خبر المبتدأ قد يأتي جملة طلبية؛ لأن الجملة الواقعة خبر عن المبتدأ سدت مسد المفرد، والمفرد لم يتحقق فيه معنى الصدق والكذب بل يُؤتى به لتمام المعنى، ولتضمنها للحكم المطلوب، كتضمن المفرد له.

وهذا هو رأي جمهور البصريين وتبعهم فيه بعض النحويين ووافقهم الرضي؛ فقد ردَّ مذهب الكوفيين، فقال:" وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون طلبية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهْم، وإنما أُتُوا من قِبَل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب... ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى:﴿ بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾، وأيضًا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: (أما زيد اضربه)". [١]

وعليه فقد أصاب الرضي في موافقته جمهور البصريين في القول بصحة مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية؛ وذلك لضعف مذهب الكوفيين ومن تابعهم في القول بعدم صحة وقوعها خبرًا فقد ردَّه واعترضه كثير من النحويين بأمورٍ منها:

– أن الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء، وأن المفرد يقع خبرًا إجماعًا مع كونه غير محتمل للصدق والكذب؛ لأن احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة، على أنه من الممكن أن يكون (أكرمه) في نحو: (زيدٌ أكرِمْهُ) مؤولًا بما يحتمل الصدق والكذب، فكأنك قلت: زيدٌ مطلوب إكرامه، أو مُستحِق لأن يُطلب إكرامه.[٢]

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي لعبد السلام هارون ص٢٩.

– ورود السماع بذلك، فقد وقعت جملة الدعاء والاستفهام أخبارًا، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ*مَا الْقَارِعَةُ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾.(٢)

كما ورد السماع بوقوع الجملة القسمية خبرًا عن المبتدأ أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾(٣) وفي هذا ردٌ على ثعلب في منعه عدم وقوع الجملة القسمية خبرًا.

ومنه قول الشاعر:

**قلبٌ مَنْ عِيلَ صبرُهُ كيف يَسْلُو * صالياً نارَ لَوْعةٍ وغرامِ**

فقد وقع الخبر (كيف يسلو) جملة إنشائية، وفي ذلك ردٌ على الأنباري ومن وافقه ممن منع وقوع الخبر جملة إنشائية.

*****

(١) الآية (١– ٢) القارعة.

(٢) الآية (١– ٢) الحاقة.

(٣) الآية (٦٩) العنكبوت.

## الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه

الاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، قد عمل فى ضمير ذلك الاسم أو فى سببِه، ولو لم يعمل فيه لعمل فى الاسم المُشْتَغل عنه أو فى موضعه، وذلك نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه.(١)

وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه: الاسم المتقدم، ومشغول: الفعل المتأخر، ومشغول به: الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة(٢)، وقاعدة الاشتغال في النحو لها فائدة لغوية هامة، وضحها الزركشي بقوله:" فإن الشيء إذا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان أفخم مِما إذا لم يتقدم إضمار، ألا ترى أنك تجد اهتزازاً في قوله تعالى: ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٣)، لا تجد مثله إذا قلت: وإن استجارك أحدٌ من المشركين فأجره؛ إذْ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين".(٤)

وقد اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه؛ كالآتي:

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه(٥) وجمهور البصريين(٦)، فقد ذهبوا إلى أن الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوبا يفسره الفعل المذكور العامل في الضمير، ويكون الفعل المضمر من لفظ ذلك المظهر إن أمكن، وإلا فمن معناه نحو: زيدًا مررت به، فإن التقدير: جاوزت زيدًا مررت به. يقول سيبويه فى (باب ما ينصب فى الألف):" تقول: أعبدَ الله ضربته،

(١) المقرب لابن عصفور ١٣٠.

(٢) يُنظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبدالله صالح الفوزان ١/ ٣٥٦.

(٣) الآية (٦) التوبة.

(٤) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي٩٠.

(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ١٠١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢/ ١٣٠، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١١٤.

وأزيدًا مررت به، وأعمراً قتلت أخاه، وأعمراً اشتريت له ثوباً، ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلًا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيمًا نصبته فى هذه الأحرف فى غير الاستفهام." (١)

وقد اختار مذهب البصريين ورجحه كل من: المبرد(٢) والزجاجى(٣) وابن عصفور.(٤) وابن مالك(٥) والرضي(٦) والمرادي(٧) وابن هشام(٨) وابن عقيل(٩) والأشموني(١٠) وغيرهم.(١١) قال المبرد موافقًا مذهب سيبويه والبصريين:" واعلم أن المفعول إذا وقع فى هذا الموضع وقد شُغِل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأن الذى بعده تفسير له، كما كان فى الاستفهام فى قولك: أزيدًا ضربته".(١٢)

وقال الزجاجى فى حديثه عن الاسم المشغول عنه:" وإن اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: زيدًا ضربته، والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، ولكنه فعل لا يظهر".(١٣) وأيدهم ابن عصفور

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٠١.
(٢) المُقْتضب للمبرد ٢/ ٧٤.
(٣) يُنظر: الجمل في النحو للزجاجي ص٣٩.
(٤) يُنظر: المقرب لابن عصفور ص١٣٠.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٠.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٨-٣٣٩.
(٧) شرح التسهيل للمُرادي ١/ ٥٤٦.
(٨) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ١٦٠.
(٩) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢/ ١٣١.
(١٠) منهج السالك لألفية ابن مالك للأشموني ١/ ١٨٧.
(١١) المرجع السابق نفسه.
(١٢) المقتضب للمبرد ٢/ ٧٤.
(١٣) الجمل فى النحو للزجاجى ٣٩ .

بقوله:" والاسم المشتغل عنه إن لم يتقدمه شيء جاز فيه ... والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن، وإلا فمن معناه".[١]

وانتهج ابن مالك مذهب سيبويه وجمهور البصريين في القول بإضمار عامل النصب في المشغول عنه فقال فى حديثه عن الاشتغال:" ثم نبهت على أن ناصب الاسم السابق عامل لا يظهر موافق للعامل المشغول لفظًا ومعنى إن أمكن، وإلا فمقارب له فى المعنى، فالموافق كقولنا فى (أزيدًا ضربته): أضربت زيداً ضربته، والمقارب كقولنا فى (أزيدًا مررت به، وأعمرًا كلمت أخاه): أَجُزْتَ زيدًا مررت به، أو لابَسْتَ عمرًا كلمْتَ أخاه".[٢]

**المذهب الثانى:** مذهب الكسائى [٣] فقد ذهب إلى أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المتأخر، مع إلغاء عمل هذا الفعل فى الضمير.

**المذهب الثالث:** مذهب الفراء[٤] فذهب إلى أن الفعل المتأخر عامل فى الاسم وفى الضمير معاً. ونُسِبَ هذ المذهب أيضا إلى الكوفيين.[٥] واحتج أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بأن الضمير هو الاسم فى المعنى، فإذا تعدى الفعل إلى الضمير كان متعديًا إلى الاسم أيضا.[٦]

وما ذهب إليه الكسائى من أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر المتأخر عنه والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه، ردَّه السيوطى معللًا بقوله:" الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر، فكيف يُلغى وينصب الظاهر، وهو لا يتعدى إليه أيضًا إلا بحرف جر نحو: زيدًا غضبت

(١) المقرب لابن عصفور ص١٣٠-١٣١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢.

(٣) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٥١/٢، وهمع الهوامع للسيوطي١/ ١١٤.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٧.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/ ٨٢، وشرح المُفصَل لابن يعيش ٣٠/٢.

(٦) يُنظر: شرح المُفصَل لابن يعيش ٣٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري٢/ ٣٥٢.

عليه، وأيضًا فلا يمكن الإلغاء فى السببي؛ لأنه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو: زيدًا ضربت غلام رجل يحبه".(١)

وأبطل المرادي مذهب الكسائي والفراء، وعللَّ لذلك بقوله:" وذهب الكسائى إلى أن الاسم منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد. وذهب الفراء إلى أن الفعل عامل فى الاسم وفى الضمير معًا. ويُبْطِل مذهب الكسائى أن الفعل قد يكون متعلقه السببي ولا يمكن إلغاؤه؛ لأنه المراد فى الحقيقة، نحو: زيدًا ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحِبُّه. ويُبْطِل مذهب الفراء أن الفعل المتعدي إلى واحد صار في هذا الباب متعديًا إلى اثنين على رأيه، وفى ذلك خَرْمٌ للقواعد. ويُبْطِل المذهبين معًا أن الفعل قد يكون متعديًا إلى الضمير بحرف الجر، نحو: زيداً مررت به.(٢)

وقد عرض الرضي خلاف النحويين، مواقفًا رأي البصريين معترضًا رأي الكوفيين، معلِّلًا بقوله:" إنما وجب إضمار الفعل ههنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب ولم يُؤتَ به إلا عند تقدير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل. وهذا عند الكسائي والفراء، ليس مما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو: زيدًا ضربته، فضربت عامل في زيدًا، كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه: ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في: زيدًا مررت به، وعمرًا ضربت أخاه، فالعامل في زيداً هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت، وفي عمر أن

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١١٤.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٤٦.

ضربت أخاه لسده مسدَّ أهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما... واختار البصريون كون المنصوب معمولًا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسًا على المرفوع في (إن امرؤ هلك) مع أنه قد ذهب شاذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل. ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع ( امرؤ ) بهلك المؤخر، كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر، لأن الفعل، باتفاق من جميع النحاة، لا يرفع ما قبله".[١]

ويتضح من نص الرضي موافقته للبصريين في أن المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوباً يفسره الفعل المذكور العامل في الضمير، وقد أصاب الرضي في موافقته للبصريين؛ لأن الفعل قد يتعدى لمفعول واحد (الضمير المتصل) ولا يمكنه التسلط على الاسم الواقع قبله، فالفعل في (زيدًا ضربته) يتعدى لمفعول واحد هو (الهاء)، ولا سبيل لنصبه (زيد) فوجب أن يقدر له ما ينصبه، وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور، وعبَّر ابن يعيش عن ذلك بقوله:" وإن كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنى فلا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ، من قِبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدى، فلم يجز أن يتعدى إلى غيره".[٢] وعليه فالرأي الراجح هو رأي سيبويه وجمهور البصريين ومن وافقهم كالرضي، من أن الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوبًا يفسره المذكور العامل فى الضمير؛ وذلك لأمور منها:

– أن إضمار الفعل قبل الاسم المشغول عنه يجعل المعنى واضحًا، فلا يتضح المعنى ولا يستقيم إلا بهذا التقدير، ويكون الفعل المضمر موافقًا

(١) شرح الكافية للرضي١/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٠.

للفعل المذكور في لفظه ومعناه، أو في معناه فقط، كما أنه لا يجوز إظهار الفعل المضمر؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

– أن الإضمار في عامل النصب يكون قياسًا على عامل الرفع فى قوله تعالى: ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ فإن تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه.

– أن مذهب سيبويه وجمهور البصريين قد ارتضاه ورجحه كثير من النحويين، وأيضًا لُخلوِّه من كثرة الردود والاعتراضات التي وُجهت إلى مذهب الكوفيين ومن تبعهم.

*****

## حكم نداء ما فيه (أل)

النداء لغة: الدعاء على الإطلاق، فكل صوت أريد به الدعاء لعاقلٍ أو لغيره فهو نداء. واصطلاحًا: طلب الإقبال بحرف ناب مناب (ادعو).[١]

والأصل في المنادى أن يكون مجرداً من (أل)؛ كراهة الجمع بين أداتي تعريف (حرف النداء، أل)، ولكن هذه المسألة من المسائل المختَلف فيها بين النحويين.

وفقد اختلف النحويون في نداء ما فيه (أل) على مذهبين:

**المذهب الأول:** للبصريين[٢]؛ ذهبوا إلى عدم جواز نداء ما فيه (أل) باستثناء ثلاث مسائل:

**الأولى:** اسم الله تعالى تقول: (يا الله)؛ وذلك لأن الألف واللام لا يفارقانه

(١) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢١٨، دليل السالك لصالح الفوزان ٣/٢٥٠.

(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢/١٩٥، والمقتضب للمبرد ٤/ ٢٣٩، والإنصاف للأنباري١/ ٣٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٢٢٣، ومنهج السالك للأشموني٢/ ٤٤٩.

بوجه ما، فكانتا فيه بمنزلة الحروف الأصلية، ولكثرة استعماله.[١]

وصرَّح سيبويه بذلك الحكم فقال:"واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا: (يا الله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثُر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف".[٢]

**الثانية:** الجملة المحكية المبدوءة بـ(أل) تقول: (يا المنطلق زيدٌ) فيمن سُمي بذلك[٣] وقد نص سيبويه على جواز ذلك بقوله: "ولو سميته: (الرجل منطلق)، جاز أن تناديه فتقول: يا الرجل منطلق؛ لأنك سميّته بشيئين كل واحد منهما اسم تام".[٤]

**الثالثة:** نداء الاسم الموصول المُسمى به مع صلته نحو: (يا الذي قام)، وهذا رأي المبرد، قياسًا على أن الألف واللام في (الذي) لازمان كلزومهما في اسم الله تعالى.[٥] واختار هذا المذهب غير واحدٍ من النحويين منهم: الأنباري[٦] والزمخشري[٧] وابن يعيش[٨] وابن عصفور[٩] وابن مالك[١٠] وابن الناظم[١١] والرضي[١] وابن هشام[٢] والسيوطي.[٣]

---

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٥، والمقتضب للمبرد ٤/ ٢٣٩، وأوضح المسالك ٣١/٤.

(٢) الكتاب لسيبويه ج ٢/ ١٩٥.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٣١.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٣.

(٥) يُنظر: المقتضب للمبرد ٢٤١/٤.

(٦) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ٣٤٠.

(٧) يُنظر: المُفصَل للزمخشري ص ٤١.

(٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨.

(٩) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٩٠.

(١٠) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.

(١١) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٠٦.

فقد ذهب ابن مالك مذهب المبرد في جواز الجمع بين حرف النداء و(أل) فيما سُمي به من موصول مبدوء بـ (أل)، فقال:" وأجاز سيبويه أن يُقال: (يا الرجل قائم) في المُسمى بـ (الرجل قائم)؛ لأن معناه: يا مقولًا له الرجل قائم، وقاس عليه المبرد دخول (يا) على ما سُمي به من موصول مصدر بالألف واللام نحو: (يا الذي قام) لمُسمى به، وهو قياس صحيح".(٤) وقد منع سيبويه نداء الاسم الموصول المُسمى به مع صلته، وعلَّل لذلك بقوله: "وإذا سميت رجلاً: (الذي رأيتُه، والذي رأيت) لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ... ولا يجوز لك أن تناديه، كما لا يجوز أن تنادي (الضارب أبوه) إذا كان اسمًا".(٥)

وقد احتج أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بأمورٍ منها:

– بأن الألف واللام أداة تفيد التعريف، و(يا) أيضًا تفيد التعريف، ولا يجتمع في كلمة تعريفان، ولهذا لا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلمية في المنادى العلم نحو (يا زيد) بل يُعَرىَّ من تعريف العلمية ويعرف بالنداء وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلمية، وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية، فلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية من باب أولى.(٦)

– أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة؛ وذلك لأن العهد

---

=

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي١/٣٨١-٣٨٣.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/٣١.

(٣) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي٢/ ٣٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٣.

(٦) يُنظر: الإنصاف١/ ٣٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨، والهمع للسيوطي ٢/ ٣٦.

يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين.[١]

– أن المنادى معرفة بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى عن الألف واللام كما استغنى اسم الإشارة، وكما استغنى (اضرب) عن لام الأمر.[٢]

**المذهب الثاني:** للكوفيين[٣] والبغداديين[٤] فقد جوزوا نداء ما فيه (أل) في السعة مطلقًا، سواء كان مع لفظ الجلالة أو مع الجملة المحكية المبدوءة بـ (أل) المُسمى بها أو غيرهما. يقول الأنباري موضحًا مذهب الكوفيين:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو: (يا الرجل، ويا الغلام)".[٥] واستدل هؤلاء بالسماع والقياس: أما السماع، فقد استدلوا بقول الشاعر: **فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا * إِيَّاكُمَا أَنْ تكسبانا شَرًّا** [٦]

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٢٢٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٦.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٣٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٢، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٢٢٦.

(٥) الإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٥.

(٦) البيت من الرجز المشطور، لأبي العلاء في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩، وبلا نسبة في: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٤٣، والإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٦، وأسرار العربية للأنباري ص ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٢، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٢٢٦، والهمع للسيوطي ٣٦/٢. والشاهد: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء و(أل)، وقد جوَّزه الكوفيون والبغداديون ومنعه البصريون، وجعلوه من الضرورات، والتقدير عندهم: (فيا أيها الغلامان) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

فقد أدخل الشاعر حرف النداء على ما فيه (أل) في قوله: (فيا الغلامان)، وجمع بين (حرف الندء وأداة التعريف أل).

وأيضاً بما ورد من قول الشاعر:

**مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي * وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي**[(١)]

فقد أدخل الشاعر حرف النداء على ما فيه (أل) في قوله: (يَا الَّتِي ...).

وأما استدلالهم بالقياس: فقاسوا ذلك على لفظ (الله) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول: يا الرجل، ويا الغلام، ويا الفاضل، ونحو ذلك.[(٢)] وما استدلَّ به الكوفيون على مذهبهم، ردّه النحويون:

فأما استدلالهم بقول الشاعر: **فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَـرَّا** * .....

فقد رُدَّ: بأنه لا حجة فيه؛ لأن التقدير: (فيا أيها الغلامان) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر.[(٣)]

وقد رَدَّ ابن مالك مذهبهم معلِّلًا بقوله: "وأجاز الكوفيون دخول (يا) على الألف واللام مطلقًا، وأنشدوا من الرجز:

**فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَـرَّا * إِيَّاكُمَا أَنْ تكسبانا شَـرًّا**

---

(١) البيت من الوافر، بلا نسبة في: الإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٦، وشرح جمل للزجاجي ٢/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢/ ٢٩٣. والشاهد في: (يا التي) حيث جمع الشاعر بين (يا، وأل) وهذا جائز عند الكوفيين والبغداديين، ويمتنع عند البصريين، وجعلوه من باب الضرورة.

(٢) يُنظر: والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/ ٢٨٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ٣٣٨، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ٢٦٤.

وهذا عند غيرهم من الضرورات، وأنا لا أراه ضرورة، لتمكن قائله من أن يقول: (فيا غلامان اللذان فرا)؛ لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: (يا فاسق الخبيث)".[١] وأما استدلالهم بقول الشاعر: مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي * ..... فقد رُدَّ: بأنه لا حجة فيه؛ لأن التقدير فيه: (يا أيتها التي تيمت) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر، والذي سهل ذلك؛ أن الألف واللام من (التي) لا تنفصل عنها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصول.[٢]

وأما استدلالهم بالقياس على قولهم: (يا الله): فقد رُدَّ بأن بأن هذا الاسم لا يجوز القياس عليه لأنه اختص بأشياء منها:

– أن الألف واللام فيه عوض عن همزة (إله) فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل عليها حرف النداء، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يُقال في ندائه: (يا أله) بقطع الهمزة.

– أن الكلمة كثر استعمالها في كلامهم، فلا ينبغي أن يُقاس عليها غيرها.

– أن هذا الاسم علم غير مشتق أُتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه، فيُنُزّل منزلة سائر الأعلام، ويجوز دخول حرف النداء عليه كما يدخل على سائر الأسماء الأعلام.[٣]

وقد عرض الرضي هذا الخلاف في حديثه عن حكم نداء ما فيه (أل)، موافقاً رأي البصريين، وأورد عِلّة ذلك بقوله:" وقالوا يا الله خاصة"؛

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.

(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٩، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣/ ٢٨٣.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٣٣٩.

يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة (الله)، قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يُقال: (لاه) إلا نادراً... وكونها بدلًا من همزة (إله) فلا يُجمع بينهما الاّ قليلًا".(١)

وقال في موضع آخر:"الأكثر في (يا الله) قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أوّل الأمر أنّ الألف واللام خرجا عمّا كانا عليه في الأصل، وصارا كجزء الكلمة، حتى لا يُستكره اِجتماع (يا) واللام فلو كانا بقيا على أصلهما، لسقطت الهمزة في الدّرْج، اِذْ همزة اللام المعرِّفة همزة وصل... يُقال في قطع همزته واجتماع اللام و(ياء)، إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى: وخواصه في: اللهم، وتالله، والله، وها الله ذا... وبعض الكوفيين يجوز دخول (يا)، على ذي اللام مطلقًا في السعة".(٢)

يتضح من خلال نص الرضي أنه ارتضى مذهب البصريين بأنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) إلا في مواضع محددة فقط، ذكر منها: جواز دخول حرف النداء مع اسم الله تعالى وذكر تعليله لذلك، وهذا ما عهدنا عليه الرضي في عرضه للمسائل الخلافية وترجيحه مذهب من المذاهب، فلم يكن ترجيحه إلا عن تعليل يُطرَّد على كلام العرب. ولم يُصرَّح الرضي بمذهب البصريين، إلا أنه يُفهَم ضمنًا من عباراته وما أورده من موافقته لمذهبهم، وكذلك ماصرَّح به من عرض مذهب الكوفيين في جواز نداء ما فيه (أل) مطلقًا في السعة.

ويمكن القول: إن الرضي قد أصاب في موافقته مذهب البصريين القائل بأنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) إلا في مواضع

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٣.

حددها علماء العربية منها اسم الله تعالى، وما جاء مخالفًا لذلك فهو من باب الضرورة الشعرية التي يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ لأن ما أورده في تعليله لذلك موافق لما أورده سيبويه ونحا نحوه جمع من النحويين كابن جني[١] والأنباري[٢] والزمخشري[٣] وابن يعيش[٤] وابن عصفور[٥] وابن مالك[٦] وابن هشام[٧] والسيوطي.[٨]

فما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه الرضي وجمع كبير من النحويين هو الأَوْلى بالقبول، ومما يُبطل رأي الكوفيين من جواز نداء ما فيه (أل) مطلقا في سعة الكلام؛ ضعف ما استدلوا به من السماع والقياس فقد اعترضه وردَّه كثيرٌ من النحويين معلِّلين بعللٍ منطقية يمكن الأخذ بها في ردِّ مذهب الكوفيين، ويكفي تخريج النحويين لما احتج به الكوفيون من أقوال الشعراء على التقدير والتأويل، وفي العربية ما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى مما يحتاج.

*****

(١) يُنظر: اللمع في العربية لابن جني ص ٨٤.
(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ٣٤٠.
(٣) يُنظر: المُفصَل للزمخشري ص ٤١.
(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨، ٩.
(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٠.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.
(٧) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٣١.
(٨) يُنظر: الهمع للسيوطي ٢/ ٣٦.

## عامل النصب في المفعول معه

المفعول معه اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: (سرت والطريق) و(أنا سائر والنيل).[١] وقد سماه سيبويه مفعولًا به ووضَّح ذلك بقوله:" هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به".[٢]

وقد اختلف النحويون في ناصب المفعول معه على خمسة مذاهب:

**المذهب الأول:** لسيبويه[٣] والبصريين[٤] من أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو. وصرَّح سيبويه بمذهبه قائلا:"هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نَفْسَه في قولك: امرأ ونفْسَه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، و(الأب) كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها".[٥] وقد سار على درب البصريين بعض النحويين كابن السراج[٦] والفارسي[٧] والأنباري[٨] والعكبري[٩] وابن

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢١٢.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٧.

(٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٧، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٥، واللباب للعكبري ١/ ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٤٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي٢/ ١٧٧.

(٤) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٥٣١.

(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٧.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج١/ ٢٠٩.

(٧) الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ص ١٦٨.

(٨) يُنظر: أسرار العربية للأنباري ص ١٨٣.

(٩) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبُري ص ٣١٥.

يعيش[١] وابن مالك[٢] والرضي[٣] والمرادي[٤] والزبيدي[٥] والسيوطي.[٦] يقول الفارسي مؤيدًا البصريين:" الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك قولهم: (استوى الماء والخشبة) و(جاء البرد والطيالسة) و(ما صنعت وأباك) والمعنى: (استوى الماء مع الخشبة)، و(ما صنعت مع أبيك)".[٧]

وقد احتج البصريون ومن تبعهم: بأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالهمزة في نحو: (أَخْرَجْتُ زَيْدًا) وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو: (خَرَّجْتُ المتاع) وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو: (خرجت به) إلا أن الواو لا تعمل؛ لأنها في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خُلِعتْ عنها دلالة العطف وأُخلِصت للجمع، كما أن (فاء) العطف فيها معنيان: العطف والاتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للاتباع. ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو.[٨]

(١) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٤٩.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧.
(٤) يُنظر: الجني الداني للمرادي ص ١٥٥.
(٥) ائتلاف النصرة لعبداللطيف الزبيدي ص ٣٦.
(٦) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٧٦.
(٧) الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ص ١٦٨.
(٨) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٤٩، وأسرار العربية للأنباري ص ١٨٢، واللباب للعكبري١/٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٦.

**المذهب الثاني:** مذهب الكوفيين[١] حيث ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو المخالفة أي: مخالفة ما بعد الواو لما قبلها. يقول الفراء عن المفعول معه:"ومثلُه من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُرِكْتَ والأسد لأكلك، ولو خُلِّيت ورأيك لضللت، تهيبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله".[٢]

ووضح أبوحيان مذهب الكوفيين بقوله: "وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لمَّا لم يُشْرِكْ الأول في الإعراب الذي له".[٣]

واستدل أصحاب هذا المذهب: بأنه إذا قيل: (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل فيُقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)؛ لأن الخشبة لم تكن مُعوجة فتستوى، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمروٌ) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.[٤]

وقد ردَّ النحويون ما استدل به الكوفيون على مذهبهم وأجابوا على أدلتهم بعدة أمور:

١- أن الخلاف لا يوجب النصب، والدليل على أن الخلاف لا يوجب النصب قولك: (ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ) و(ما مررت بأحدٍ لكن عمروٍ) فالخلاف موجود ولا نصب، وكذلك قولك (قام زيدٌ لا عمروٌ) فالخلاف

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية للأنباري ص ١٨٢، واللباب للعكبري ١/ ٢٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٤٨٤، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥٣١/١.

(٢)، معاني القرآن للفراء ٣٤/١.

(٣) الارتشاف لأبي حيان ٣/ ١٤٨٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ١٠٦.

(٤) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية للأنباري ص ١٨٣، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣١٨.

موجود، والنصب غير جائز.[١]

٢- أن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجرَّدة من الألفاظ. [٢]

٣- لو جاز نصب الثاني؛ لأنه خالف الأول لجاز نصب الأول؛ لأنه خالف الثاني؛ لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول.[٣]

**المذهب الثالث:** مذهب الأخفش[٤] حيث ذهب إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف؛ لأن الواو في قولك: (قمت وزيدًا) واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: (قمتُ مع زيدٍ) فلما حُذفتْ (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أُقيمتْ الواو مقامها انتصب ما بعد الواو على الظرف. [٥] وصرّح الأخفش بهذا في حديثه عن معنى وإعراب قوله تعالى:﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[٦]فقال:" فيجوز في العربية أن يكون بـ (آخر) كما تقول: (استوى الماءُ والخشبة) أي بالخشبة و(خلطت الماء واللبن) أي: باللبن".[٧]

---

(١) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٧/٨، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٥٣١، والهمع للسيوطي ٢/ ١٧٨.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ١٠٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٧٨.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للأخفش١/ ٣٦٨، والإنصاف للأنباري ١/ ٢٤٨، واللباب للعكبري ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، والجنى الداني للمرادي ص ١٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٧٨.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩.

(٦) الآية (١٠٢) التوبة.

(٧) معاني القرآن للأخفش١/ ٣٦٨.

وأورد المرادي رأي الأخفش فقال:"وقال الأخفش: انتصابه انتصاب الظرف؛ وذلك لأن الأصل (سرت مع النيل) فلما جيء بالواو في موضع (مع) انتصب الاسم انتصاب (مع) والواو مهيئة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف".(١) واستدل أصحاب هذا المذهب على قولهم بأن الواو قامت مقام (مع) ولم يكن إثبات الإعراب فيها، فكان إعراب (مع) فيما بعد الواو كما كان ذلك في (غير) في الاستثناء.(٢)

وقد رُدَ هذا المذهب بما يأتي:

١- بأن (مع) تُنصب على الظرف، ففيها معنى الظرفية، ولا معنى للظرفية في الواو ولا فيما بعدها.(٣)

٢- أنه لو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطردًا، وهذا مردود بقولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعته) و(أنت أعلم ومالك) فإن هذه وما شابهها الواو فيها بمعنى (مع) والاسم غير منصوب.(٤)

**المذهب الرابع:** مذهب الزجاج(٥) حيث ذهب إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، فإذا قلت: (ما صنعت وزيدًا) فـ (زيدًا) منصوب بإضمار فعل بعد الواو كأنك قلت: (ما صنعت ولابست زيدًا).

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ١٥٦.

(٢) يُنظر: التبيين للعكبري ص ٣١٧.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٤٩، والتبيين للعكبري ص ٣١٩، واللباب للعكبري ١/ ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٧.

(٤) شرح اللمع لأبي الحسن الأصفهاني ١/ ص٤٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨.

(٥) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٢، والإنصاف للأنباري٢٤٨/١، واللباب للعكبري١/ ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٣/٨، والجنى الداني للمرادي ص ١٥٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٦، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥٣١/١.

وقد احتج الزجاج لمذهبه بعدة أمور، منها:

١- أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.[١]

٢- أن الفعل لازم، والواو غير معدية، بل إن معنى العطف باقٍ فيها، بدليل أنك إذا قلت: (وزيدًا قمت) بتقديم الواو على الفعل كان غير جائزٍ، كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كما في قولهم: (ما شأنك وزيدًا) أي (وتلابس زيدًا).[٢] وقد رُدّ مذهب الزجاج بما يأتي:

١- أنَّ نصب الاسم بفعل مضمر فيه إحالة لباب المفعول فيه؛ إذْ يصير منصوبًا على أنه مفعول به لا مفعول معه.[٣]

٢- أنَّه لو كان ما بعد الواو منصوبًا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره؛ وذلك لأنه لو أُظْهِرَ فعل الملابسة في نحو: (ما شأنك وزيدًا) قيل: (ما شأنك تلابس زيدًا) دون واو، فيلزم من حكم بإضمار (تلابس) أن يستغنى عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار، والاستغناء عنها باطل، وما أفضى إلى باطل فهو باطل.[٤]

**المذهب الخامس:** نُسب إلى الجرجاني أن الواو هي الناصبة للمفعول معه بنفسها.[٥] ووضح ابن مالك مذهب الجرجاني بقوله:"وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها".[٦] وأورد السيوطي مذهب الجرجاني وعلته في

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٦.

(٢) يُنظر: التبيين للعكبري ص ٣١٨.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ١٠٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٧٨.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤.

(٥) نُسب إليه هذا المذهب في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٥٣١، وهمع الهوامع للسيوطي٢/ ١٧٧.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥.

ذلك: فقال:"في ناصب المفعول معه أقوال ... الثاني: أنه ناصبه الواو وعليه الجرجاني؛ لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه".(١)

وما نُسب إلى الجرجاني ليس بصواب، وهو منه براء؛ فما نص عليه في مؤلفاته وصرَّح به وهذا يخالف ما نسبه إليه النحويون، فقد أورد في: (المقتصد في شرح الإيضاح) أن ناصب المفعول معه هو الفعل السابق للواو بواسطة الواو، فقال:"اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيدًا، فإن (زيدًا) ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو".(٢)

ويتبين من نص الجرجاني مخالفته لما نُسِب إليه، كما يتضح أيضًا موافقته لمذهب البصريين من أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو.

وقد عرض الرضي هذا الخلاف موافقًا رأي البصريين، ومعترضًا رأي الكوفيين، فقال:" اعلم أن مذهب جمهور النحاة، أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع؛ لكونه أخصر لفظًا، وأصل هذه الواو: واو العطف الذي فيه معنى الجمع، كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية أن قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عَمِل في صاحبه اتفاقًا، فلا يُقال: والخشبة استوى الماء، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها ...، وقال الكوفيون: منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويًا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ، والأوْلَى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي. وقال الزجاج: منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنك قلت: (جاء البرد ولابس الطيالسة)، أو صاحبها، وكذا في غيره والإضمار خلاف

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٧٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ١/ ٦٥٩.

الأصل. وقال عبد القاهر: منصوب بنفس الواو؛ والأَوْلى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقًا، لنصبت في: كل رجل وضيعته. وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب، أعطى النصب ما بعدها عاريَّة، كما أعطى ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس (غير)".[١]

يتضح من نص الرضي أنه سار على درب البصريين في أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو، وقد صرَّح بتأييد البصريين فقال:" والأَوْلى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي".[٢] وقد أصاب الرضي في موافقته البصريين واعتراضه باقي المذاهب؛ معلِّلًا اعتراضه بما يُطرَّد على كلام العرب.

ويمكن القول: إنَّ ما تابع فيه الرضي جمهور البصريين واختاره غير واحدٍ من علماء العربية هو القول الصواب والأَوْلى بالقبول؛ لأن جميع الأدلة تسانده وتدعمه.

– فقد اختاره وأيده كثير من النحويين على رأسهم سيبويه، كما خلا من الاعتراضات التي وُجهت لباقي المذاهب وخاصة مذهب الكوفيين.

– ما ذهب إليه الزجاج يستلزم الإضمار والتقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أوْلَى مما يحتاج.

– ما استدل به المخالفون للبصريين لم يسلم من الاعتراضات فقد أبطله كثيرٌ من النحويين.

*****

(١) شرح الكافية للرضي ٥١٨/١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

## حكم مجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ

الحال: هو الوصف الفضلة المنتصب المذكور لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مُضَمَّنًا معنى ( في ) غير تابع ولا عمدة، نحو قولك: ( جاء زيد راكبًا).(١)

والأصل فى الحال التنكير والأصل في صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال فهو يشبه المبتدأ وحق المبتدأ أو المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يُفيد.(٢) وكما جوَّز النحويون أن يكون المبتدأ نكرة بمسوغ جوَّزوا أن يكون صاحب الحال نكرة، بمسوغ من المسوغات الآتية:(٣)

١- أن يُخصص صاحب الحال بوصف كقراءة إبراهيم بن عبلة: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقا لِّمَا مَعَهُمْ﴾(٤) أو بإضافة كقوله تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾.(٥)

٢- أن يسبقه نفى أو نهى أو استفهام، فالمسبوق بنفي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾(٦) والمسبوق بنهي نحو قول قطرى بن الفجاءة: **لا يركنَّن أحدٌ إلى الإحجامِ * يَومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحَمامِ** (٧)

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٦٩.

(٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٦٢٤، منهج السالك للأشمونى ١٧٤/٢.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٣٠٩.

(٤) الآية (١٠١) البقرة، ويُنظر: معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ١٦٢/١.

(٥) الآية (١٠) فصلت.

(٦) الآية (٤) الحجر.

(٧) البيت لقطري بن الفجاءة في: الأمالي لأبي علي القالي٢/ ١٩٠، والمثل السائر لابن الأثير الجزري ١/ ٣١٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٤، وخزانة الأدب للبغدادي١٠/ ١٧٤. والشاهد في: (متخوّفًا)؛ حيث وقع حالاً من النكرة التي هي (أحد) والمسوّغ وقوعها في حيّز النهي بـ (لا).

والمسبوق باستفهام نحو قول الشاعر:

**يا صاحِ هَلْ حُمَّ عيشٌ باقِيًا فَتَرَى * لِنفسِكَ العُذرَ فى إبْعَادِهَا الأَمَلَا**[١]

٣- أن تتقدم الحال على صاحبها، نحو: فى الدار جالسًا رجل، ومنه قول الشاعر: **لِمَيّة مُوحِشًا طَلَلٌ * يلوحُ كأنّه خِلَلٌ**[٢]

أما مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فقد أجازه سيبويه على قلة، وتبعه جمعٌ من النحويين كالمبرد[٣] وابن مالك[٤]، وابن أبي الربيع[٥] وحمل النصب على جواز فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّرَ وجه الكلام.

قال ذو الرمة:

**وتحتَ العَوالِى فى القَنَا مُستظِلَّةً * ظِبَاءٌ أعَارتْها العُيونَ الجآذِرُ**[٦]

---

(١) البيت من البسيط منسوب لرجل من طيئ وهو من شواهد: أوضح المسالك لابن مالك ٢/ ٢٦٥، وشرح الألفية لابن عقيل٢/ ١٩٣، والمقاصد النحوية للعيني ٢/ ٣٦٩، ومنهج السالك للأشموني ١٢/١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٤، والشاهد في: (باقيًا) حيث وقع حالًا من نكرة، وهي (عيش) والذي سوَّغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

(٢) البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٣، والمقاصد النحوية للعيني ٢/ ٣٧٥، وبلا نسبة في: الخصائص لابن جني ٤٩٢/٢، وأسرار العربية للأنباري١/ ٦٩، وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ٣١٠، والشاهد في: (موحشًا طللٌ)؛ حيث استشهد بالبيت على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالا؛ لأن الأصل (طلل موحش)، برفع موحش صفة لطلل، ثم قدم (موحشًا) على (طلل) فوجب نصبه على أنه حال؛ لأن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف.

(٣) يُنظر: المقتضب للمُبرد ٢٨٦/٤.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢.

(٥) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع١/ ٥١٩.

(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٥٤، وفي الكتاب لسيبويه ١٢٣/٢، ونتائج الفكر للسهيلي ص٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٦٤. والشاهد في: (في القنا مستظلةً ظباءٌ)؛ حيث نصب (مستظلة) على الحال من (الظباء) بعد أن كانت صفة لها متأخرة، فلما تقدمت عليها امتنع كونها صفةً؛ لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها.

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام".[١] وتابع المبرد سيبويه فقال:"هذا باب مجرى نعت النكرة عليها وذلك قولك: مررت برجلٍ ظريفٍ، فوجه هذا الخفض؛ لأنك جعلته وصفاً لما قبله كما أجريت نعت المعرفة عليها، وإن نصبت على الحال جاز".[٢] وجعله ابن يعيش من الجائز القبيح، فقال:" وهو جائز مع قبحه، لو قلت: جاء رجل ضاحكًا لقبح مع جوازه، وجعله وصفًا لما قبله هو الوجه".[٣]

مما سبق يتضح جواز مجيء الحال من النكرة دون مسوِّغ بقلة على مذهب سيبويه ومن تبعه ويُرجَّح مذهبهم بالسماع من حكاية سيبويه:[٤] (عليه مائةٌ بيضًا، وعلية مائةٌ عينًا)، وحُكى عن يونس: (مررت بماء قِعْدَةَ رجلٍ)، ولا يجوز أن يكون (بيضًا) ونحوه تمييزًا؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا، والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة للمائة، والمائة مبهمة الوصف.[٥]

وقد عرض الرضي الخلاف ووافق البصريين وسيبويه فقال:" اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف (مررت برجلٍ ظريفٍ قائمًا)، أو بالإضافة، نحو: (نظرت إلى جاريةِ رجلٍ مختالة)، أو سبقه نفي أو شبهه ... وقلَّما (جاءني رجل راكبًا)، أو نهي أو استفهام؛ وذلك لأنه يصير المنكَّر مع سبق هذه الأشياء مستغرقًا فلا يبقى فيه إبهام، كما ذكرنا في باب المبتدأ، أو كان الوصف به على خلاف الأصل كقولهم: (جاءني رجال مثنى وثلاث)؛ لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء،

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٢ بتصرف.
(٢) المقتضب للمُبرد ٢٨٦/٤.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.
(٥) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٦٣٢/٢.

والوصف لا يفيد هذه الفائدة، أو كانت معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال، نحو: (جاءني رجل وزيد راكبين)، أو تقدمه الحال، نحو: (جاءني راكبًا رجلُ)؛ لأنه يُؤمَن إذن التباس الحال بالوصف، إذْ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخر، نحو: (جاءني رجلٌ راكبًا)، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال، بالوصف، نحو (رأيت رجلًا راعيًا) فطُرِدَ المنع رفعًا وجرًا..."."[١] من نص الرضي يتبين أنه وافق من جوّز مجيئ الحال من النكرة بمسوغ، ومجيء الحال من النكرة دون مسوغ بقلة، وهذا ما رأي سيبويه ومن تبعه، حيث قال:"وقلَّما: (جاءني رجل راكبًا)".[٢]

ويمكن القول: إن ما وافق فيه الرضي سيبويه ومن تبعه من البصريين بالقول بجواز مجيء الحال من النكرة دون مسوغ على قلة هو رأي صواب؛ لأنه مدعوم ومؤيد بالسماع، ووصفه بعض المجيزين بالقبح مع قلته، ومن ذلك ما رُوي عن النبي (□) ( فصلى رسولُ الله (□) جالسًا وصلى وراءه قومٌ قياماً). [٣] وغير ذلك من الأمثلة التي سبق ذكرها.

ومذهب سيبويه فى جواز مجيء الحال من النكرة دون مسوغ بقلة هو الصواب؛ لأن الأصل فى صاحب الحال أن يكون معرفة؛ فهو محكوم عليه، ويجوز مجيء الحال من النكرة دون مسوغ بقلة، ومع قلته يجوز القياس عليه، وهو مذهب سيبويه ووافقه الرضي وغيرُ واحدٍ من النحويين.

وقال أبو حيان:" وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وإن لم يكن بمنزلة الاتباع فى القوة والقياس قول يونس والخليل".[٤]

---

(١) شرح الكافية للرضي٢ / ٢٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) رواه البخاري فى صحيحه، كتاب الأذان، باب ( إنما جُعل الإمام ليُؤتم به) يُنظر: فتح البارى بشرح صحيح البخاري٢/ ٤٠٢، ورواه مالك فى موطئه، ١/ ١٥٥.

(٤) الارتشاف لأبي حيان ٢/ ٣٤٦.

## حكم تقديم المُستثنى على المُستثنى منه

الاستثناء هو: الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزَّلًا منزلة الداخل.(١)

وتتكون جملة الاستثناء من أركان ثلاثة: مُستثنى ومُستثنى منه وأداة استثناء، ويأتي المُستثنى بعد أداة الاستثناء مخالفًا لما قبلها في الحكم، نحو: فاز جميعُ المتسابقين إلا محمدًا.

وأدوات الاستثناء ثلاثةُ أنواعٍ؛ حرف: (إلّا)، واسم: (غير، سوى)، وفعل أو حرف جر: (عدا)، (خلا)، (حاشا).

والمُستثنى مع هذه الأدوات تختلف أحكامه الإعرابية حسب أداة الاستثناء، فالمُستثنى بـ (إلا) له أحكام إعرابية ثلاثة، والمُستثنى بـ (غير وسوى) له حكم واحد وهو الجر بالإضافة دائمًا، والمُستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) يجوز فيه النصب والجر؛ فالنصب على أنها أفعال والمستثنى مفعول به، والجر على أنها حروف جر، والمُستثنى بعدها مجرور بها.

والمشهور في أسلوب الاستثناء تقديم المُستثنى منه ثم يليه أداة الاستثناء ثم المُستثنى، واختلف النحويون وتعددت آراؤهم حول جواز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه في السعة وجعله في أول الكلام نحو: (إلا بكراً حضر القوم). ويتمثل اختلافهم في مذهبين:

**المذهب الأول:** للبصريين(٢)، فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم حرف الاستثناء مع المُستثنى في أول الكلام واستدلوا لذلك من ثلاثة أوجه: (٣)

---

(١) شرح الألفية للأشموني٢/ ١٤١.

(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٢٢، والتبيين للعكبري ص٤٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤، والهمع للسيوطي ٢/ ٢٦٠، وحاشية على شرح الأشموني للصبان ٢/ ٢٣٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٢٤، والتبيين للعكبري ص٤٠٦.

١- أنَّ حرفَ الاستثناءِ أُتيَ به وَصلةً للفعلِ، وتَقْوِيَةً له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواوِ (مع) فإنك لو قلت: وزيدًا قمتُ لَم يجزْ.

٢- أن المُستثنى يكون بدلًا من المُستثنى منه، ومعروف أن البدل لا يتقدم على المُبدل منه.

٣- أنه يلزم من التقديمِ عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وذلك غيُر جائزٍ، كما أن عمل ما في حيّز (ما) النافية فيما قَبلها لا يَجُوزُ، يدلُّ على أن الاستثناءَ إخراجُ بعضِ الجُملةِ، كما أنَّ النَّفْيَ كذلك، وكما لا يجوزُ في النَّفي كذلك لا يَجوزُ فيما هو في مَعناه.

وقد ارتضى مذهب البصريين جمعُ من النحويين منهم: الأنباري[١]، والعكبري[٢]، وابن مالك[٣]، والرضي[٤]، والسيوطي[٥]، وغيرهم من النحويين. فقد وافق العكبري البصريين، فقال:" لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المُستثنى منه كقولك: إلاَّ زيدًا قامَ القومُ. ولا إلا زيدًا ما قامَ القومُ وقالَ بعضُ الكوفيين يجوزُ ذلكَ".[٦] وعلَّل ابن مالك لاعتراضه عدم جواز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه بقوله:" ثم قلت: "ولا يُقدّم المُستثنى دون شذوذ على المُستثنى منه والمُنسوب إليه معًا بل على أحدهما... وفُهم من ذلك امتناع إلا زيدًا قام القومُ ونحوه، وذلك أن المُستثنى جارٍ من المُستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المُستثنى على

(١) الإنصاف للأنباري ١/ ٢٢٤.

(٢) التبيين للعكبري ص٤٠٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤.

(٥) الهمع للسيوطي ٢/ ٢٦٠.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٤٠٦.

المُستثنى منه إلا إذا تقدّم ما يُشعر به مما هو المُسند إليه، أو واقع عليه كقولك: ضربت إلا زيدًا القومَ وهو ضعيف؛ لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة، فتقدم ما يطلب المُستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه، وليس كذلك ما يطلب المُستثنى منه وهو فضلة".(١)

وقال السيوطي عن المُستثنى وأحكامه، مؤيدًا جمهور البصريين: " ولا يقدم أول الكلام وَجوزه الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافًا للأبذي وَقدمه الكسائي عَلَيْهِ والفراء...". (٢)

**المذهب الثاني:** مذهب الكوفيين(٣) فقد ذهبوا إلى جواز تقدم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: إلا طعامكَ ما أكل زيدٌ، ونُسب هذا القول إلى الكسائي والزجاج.(٤)

وقد احتجوا بالسماع والقياس.

أما من السماع فقد احتجوا بقول الشاعر:

**خَلاَ أنَّ العتَاقَ من الَمطَايَا * حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ**(٥)

فقد قدَّم الشاعر المُستثنى وأداة الاستثناء في أول الكلام، وهو قوله: (خلا أن العتاق من المطايا).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩١.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٢٢، والتبيين للعكبري ص٤٠٦، وشرح الكافية للرضي٢/ ٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦٠.

(٤) الإنصاف للأنباري ١/ ٢٢٢، والتبيين للعكبري ص٤٠٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٥١٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦٠.

(٥) البيت من الوافر، لأبي زبيد الطائي، يُنظر: ديوانه ص ٩٦، والإنصاف للأنباري٢٢٢/١، والتبيين للعكبري ص٤٠٦، والخصائص لابن جني٢/ ٤٣٨، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٧٥. والشاهد في: (خلا أن العتاق من المطايا)؛ حيث قدم المستثنى في أول الكلام، وقد أنشده الكوفيون دليلًا على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام.

وما جاء من قول الشاعر:

**وبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُورِيٌّ * ولا خَلا الجِنَّ بِهَا إنْسِيُّ** (١)

فقد قدم الشاعر الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة:( ولا بها إنسي خلا الجن)، فالجار والمجرور خبر مقدم، وإنسي: مبتدأ مؤخر، وخلا الجن: استثناء، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام.

وأما ما استدلوا به من القياس: فهو أن تقديمَ المُستثنى على المُستثني مِنْه جائز، كقولك: ما لي إلا أباكَ صَدِيقٌ؛ أي مالِي صَدِيْقٌ إلا أبَاك، فكذلك يَجوزُ تَقديمه على العامل فيه، ألا تَرى أنَّ قولك: ما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ جائز، وكذلك بزيد مررت؛ ولأنَّ العاملَ في الاستثناءِ فعلٌ، وتَقْدِيمُ المَفْعُولِ على الفعلِ جائز.(٢)

وما احتج به الكوفيون على جواز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه في الكلام فقد ردَّه بعض النحويين وخرَّجوه على أوجه أخرى.

فما احتجوا به من قول الشاعر:

**خَلاَ أنَّ العتَاقَ من المَطَايَا * حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ**

رُدَّ بأن الاستثناء لم يقع في أول الكلام والدليل على ذلك البيت الذي قبله:

**إلى أن عَرَّسُوا وأَغَبَّ منهم * قريبًا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ**

**خلا أن العتاق من المطايا * حَسِينَ به فهنَّ إليه شُوسُ**

---

(١) البيت من مشطور الرجز، للعجاج، يُنظر: ديوانه ص ٢٢٦، والإنصاف للأنباري ٢٢٢/١، التبيين للعكبري ص٤٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦١، والشاهد في: (ولا خلا الجن بها إنسي) حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة (ولا بها إنسي خلا الجن) فالجار والمجرور خبر مقدم، وإنسي: مبتدأ مؤخر، وخلا الجن: استثناء.

(٢) التبيين للعكبري ص ٤٠٨.

فالمُستثنى من جنس المُستثنى منه والتقديرُ: ما يحس له جنس حسيسٌ إلاَّ: أصواتَ الخَيلِ خلا أن العتاق من المطايا. وعلى ذلك التقدير فلا دليل في هذا البيت عند البصريين على مذهب الكوفيين.(١) فما احتجوا به من قول الشاعر:

**وبَلْدةٍ ليس بها طُوريّ * ولا خلا الجنِّ بها إنْسِيُّ**

فتقديره عند المعترضين: (وبَلْدةٍ ليس بها طُوريّ ولا إنسيٌّ خلا الجنِ)، فحذف إنسيًّا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسيّ خلا الجنّ؛ فـ (بها) مقدرة بعد (لا) وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجّة.(٢)

وقال ابن مالك في تخريج البيت:" فقدّر أنه قال: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن. وهو استثناء منقطع. وفي تقديم (خلا) إشعار بتقديم (إلّا)؛ لأنها الأصلُ، ولا يقع الفرعُ في موضع لا يقع فيه الأصل".(٣)

وقد عرض الرضي خلاف النحويين، ووافق مذهب البصريين في عدم جواز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه، وعلَّل بقوله:" وجوز الكوفيون في السعة، تقدم المُستثنى على المُستثنى منه، والحكم، معاً، نحو: إلا زيداً ضربني القومُ، وكذا جوزوا تقديم المُستثنى في المفرغ على الحكم نحو: إلا زيداً لم أضرب؛ والأوْلَى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضاً؛ وذلك لأن المُستثنى أُخرِج من المُستثنى منه في الحقيقة أولاً ثم نسِب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأن

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ٢٢٢، والتبيين للعكبري ص ٤٠٧.

(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢٢٢/١، والتبيين للعكبري ص ٤٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩١.

الظاهر أنك أخرجت زيداً من المجيئ في قولك: جاءني القومُ إلا زيداً، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج. منه، فكان حقه أن يجيئ بعد الحكم والمُستثنى منه معًا، لكنه جُوِّز، لكثرة استعماله، وتقدمه على أحدهما، نحو: جاء إلا زيدًا القومُ، والقوم إلا زيدًا إخوتك، ولم يجز تقدمه عليهما معًا...". (١)

ويتضح من خلال نص الرضي موافقته للبصريين في مذهبهم بأنه لا يجوز تقديم المُستثنى في أول الكلام؛ لعدم سماع ذلك عن العرب. وقد جانب الرضي الصواب في تعليله اعتراض الكوفيين؛ وذلك لأن الكوفيين قد استدلوا على مذهبهم بجواز تقديم المُستثنى في أول الكلام بالسماع بما ورد من أشعار العرب في كثيرٍ من المواضع؛ وإن كان للضرورة إلا أنه ورد عمن يحُتج بأشعارهم من العرب.

ويمكن القول: إن ما وافق فيه الرضي جمهور البصريين بعدم جواز تقديم المُستثنى على المُستثنى منه هو الصواب والمعتَمد عند أكثر النحويين؛ وذلك لما يأتي:

– أنه يخالف القياس النحوي، فالمُستثنى قد يكونُ بَدَلًا من المُستثنى منه، والبدَلُ لا يتقدم على المُبدل منه.

– أن المُستثنى مخرج من المُستثنى منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج. منه؛ ولكي لا يتقدم على المُستثنى منه وعامله وهذا لا يجوز.

– أن ما استدل به الكوفيون على مذهبهم وإن كان وارداً عن العرب الموثوق بهم، إلا أنه لم يسلم من الاعتراضات والتأويل والتقدير، وما لا يحتاج في العربية إلى تأويل أوْلى مما يحتاج.

*****

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤.

## عامل النصب في خبر (ما) الحجازية

(ما) حرف نفي غير مختصّ يدخل على الأسماء والأفعال نحو: (ما قام زيدٌ)، و(ما زيد قائم). فالتميميون لا يُعْمِلُون (ما) النافية؛ لأنَّها حرفٌ غيرُ مختص، وما لا يختص فحقه ألا يعمل، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، برفع (زيد) على الابتداء، و(قائم) على أنه خبره. [١] أما الحجازيون فيعملونَها عمل (ليس)، فيرفعون بِها الاسم وينصبون الخبر، نحو: ما زيدٌ قائمًا، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾ [٢] وقال: ﴿ ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[٣] وإنَّما أعملوها هذا العمل تشبيهاً لَها بـ (ليس) فى أنَّها لنفى الحال عند الإطلاق، كما أنَّها تشبهها فى الجمود، والدخول على الجملة الاسمية. [٤] والحروف المشبهة بليس في النفي وفي العمل هي: (ما،لا، لات، إن)، فترفع الاسم ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها.

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية على مذهبين:

**المذهب الأول:** وهو مذهب البصريين[٥] حيث ذهبوا إلى أن (ما) تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، فالخبر منصوب بها. ووضّح سيبويه ذلك في باب ما أُجْرِيَ مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، فقال: "ثم يصير إلى أهله وذلك الحرف (ما) تقول: (ما عبدالله

(١) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٧٤، وشرح الألفية لابن عقيل١/ ٣٠٢.

(٢) من الآية (٣١) يوسف.

(٣) من الآية (٢) المجادلة.

(٤) يُنظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٢، وأوضح المسالك لابن هشام١/٢٧٤.

(٥) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٥، والتبيين للعكبري ص ٢٥٤، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢٦١/١، وهمع الهوامع للسيوطي١/ ٣٨٩.

أخاك، وما زيدٌ منطلقًا)".[١] وقد ارتضى هذا المذهب الأنباري[٢] والعكبري[٣] وابن يعيش[٤] وابن مالك[٥] والرضي[٦] والزبيدي[٧] والسيوطي.[٨]

يقول الأنباري موضّحًا مذهب البصريين:"وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها".[٩] وقد احتج هؤلاء لمذهبهم: بأن (ما) تشبه (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر. ووجه الشبه بينهما من عدة أوجه:

١- أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل عليهما.

٢- أن (ما) تنفي ما في الحال كما أن (ليس) تنفي ما في الحال.

٣ - أن الباء تدخل في خبر (ما) كما تدخل في خبر (ليس).

فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من الوجهين الأولين فوجب أن تجري مجراه؛ لأنهم يَجْرُون الشيء مِجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين، ودليل ذلك: أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أُجْرِي مُجْرَاه في منع الجر والتنوين، فكذلك ههنا: لمَّا أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كـ (ليس).[١٠]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٧.

(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٥، وأسرار العربية للأنباري ص ١٤٣.

(٣) يُنظر: اللباب للعكبري١/ ١٧٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٨.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٥.

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١٩٠/٢.

(٧) يُنظر: الزبيدي، ائتلاف النصرة ص ١٠٧.

(٨) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي١/ ٣٨٩.

(٩) الإنصاف للأنباري ١/ ١٦٥.

(١٠) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٥، وأسرار العربية للأنباري ص ٣٢٢، وهمع الهوامع للسيوطي١/٣٨٩.

**المذهب الثاني:** مذهب الكوفيين[١] حيث ذهبوا إلى أن (ما) النافية لا تعمل في الخبر، وإنما هو منصوب بنزع الخافض وهو (الباء) نحو: (ما زيدٌ قائمًا) فالأصل فيه (ما زيد بقائمٍ) فلما سقطت الباء انتصب الاسم فقيل: (ما زيدٌ قائمًا).

وقد أورد الأنباري مذهب الكوفيين فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض".[٢]

وقد سار الفراء على درب مدرسته وأصحابها، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾[٣] " نصبت (بَشَراً)؛ لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوا أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا وقوله: ﴿ ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾[٤]".[٥]

واحتج أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم من امتناع عمل (ما) في الخبر بالقياس:

١- أن (ما) حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال نحو: (ما زيدٌ قائم)، و(ما يقوم زيد) فوجب ألا يعمل شيئًا كحرف العطف والاستفهام ولذلك أهملها أهل تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنها أشبهت (ليس) من

---

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٥، وأسرار العربية للأنباري ص ١٤٣، واللباب للعكبري ١/ ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٣٨٩.

(٢) الإنصاف للأنباري١/ ١٦٥.

(٣) الآية (٣١) يوسف.

(٤) الآية (٢) المجادلة.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢.

جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم تقْوَ على العمل في الخبر، كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون خبرها منصوبًا بها، ووجب أن يكون منصوبًا بنزع الخافض.(١)

٢- أن الأصل في قولهم: (ما زيدٌ قائمًا)، (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون الخبر منصوبًا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما حُذفت أبقت خلفًا منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدِّم الخبر نحو: (ما قائم زيد) أو دخل حرف الاستثناء بين المبتدأ والخبر نحو: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)؛ لأنه لا يحسن دخول الباء معهما.(٢)

وما استدل به الكوفيون على مذهبهم فقد ردَّه البصريون وأجابوا عنه:

أما استدلالهم:" إن (ما) حرف غير مختص والقياس ألا يعمل" فقد رده البصريون: بأن هذا هو القياس، إلا أنه وجد مشابهة بينها وبين (ليس) ولأجل هذه المشابهة وجب أن تعمل عملها، وأنها قد وردت عاملة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بَشراً ﴾ وأيضًا قوله تعالى: ﴿ ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾.(٣)

وأما قولهم:"إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف فلم تقو أن تعمل في الخبر" فقد رُدَّ: بأن هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولأجل هذا الضعف فإنه يبطل عملها، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين اسمها وخبرها، أو فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة.(٤)

---

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/١٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٨.

(٢) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٥١.

(٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٦.

(٤) المرجع السابق نفسه.

وأما قولهم:" فلما حُذف حرف الخفض وجب أن يكون الخبر منصوبًا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما حُذفت أبقت خلفًا منها..." فقد ردَّه البصريون وقالوا:" هذا فاسد؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقولك: كفى بالله شهيدًا، وكفي بالله نصيرًا" ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيدًا، وكفى الله نصيرًا، بالرفع... وجميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبًا؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دلّ على فساد ما ادَّعُوه".[١]

وقد أورد الرضي رأي الكوفيين في هذه المسألة في حديثه عن حكم خبر (ما) المشبهة بـ (ليس)، معترضا مذهبهم ومعلِّلاً ذلك بقوله:" وقال الكوفيون: الاسمان بعد (ما) مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض أعني الباء، وليس بشيء؛ لأن الباء زائلة، فإذا لم تثبت لم يحكم بأنها محذوفة، وأيضاً، ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه، كما في: (استغفرتُ الله ذنباً)؛ وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، ينصب المجرور محلًا لكونه مفعولًا، إذ لا يمكن نصبه لفظًا بسبب الجار، فإذا عدم الجار، ظهر عمله المقدر، هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده، أيضاً، ليس بقياس إلا مع أن، وإن".[٢]

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري١/ ١٦٦، واللباب في علل البناء للعكبري١/ ١٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٥٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٠.

يتضح من خلال نص الرضي أنه وافق مذهب البصريين وسار على دربهم في كون (ما) الحجازية هي الناصبة للخبر بعدها، فتعمل عمل (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن لم يُصرح بذلك إلا أنه أورد رأي الكوفيين المخالفين لذلك والقائلين: بأن (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر وإنما هو منصوب بنزع الخافض، واعترض الرضي مذهب الكوفيين وعلَّل لاعتراضه، وفي هذا إشارة لموافقته مذهب البصريين وتأييده لهم.

وعليه يمكن القول: إن ما وافق فيه الرضي البصريين وارتضاه غير واحدٍ من علماء العربية من كون (ما) الحجازية هي العاملة في الخبر بعدها هو القول الصائب والأَوْلى بالقبول؛ لخلوه من الاعتراضات التي وُجِّهت إلى مذهب الكوفيين؛ ولمجموع الأدلة المؤيِّدة والمرجَّحة له.

– ومما يقوي مذهب البصريين؛ أن أهل الحجاز الذين أعملوا (ما) شبهوها بـ (ليس) وليس ترفع الاسم وتنصب الخبر فكذلك ما أشبهها في العمل والنفي.

– كثرة الردود والاعتراضات التي وُجهت إلى مذهب الكوفيين، فالعلة التي أوردها الرضي في اعتراضه مذهب الكوفيين قد سار عليها كثير من النحويين في اعتراضهم الكوفيين وقد أصابوا التعليل؛ فلو قيل: إن خبر (ما) منصوب بإسقاط الخافض، للزمهم أن يكون إسقاط الخافض موجب النصب في كل موضع حذف منه، ولكن ما أكثر المواضع في العربية التي حُذف حرف الجر منها ولم يُنصب ما بعدها.

*****

## حكم الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه

الإضافة لغة: مطلق الإسناد.

واصطلاحًا: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه.(١)

والاسمان المُضافان يصيران كالاسم الواحد، ولهذا يوضعان علمًا على مفرد كـ (عبداللهِ) و(عبدالرحمنِ) فحقهما ألا يُفصَل بينهما.(٢)

وقد جوَّز بعض النحويين الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه، ثم اختلفوا في كيفية الفصل بينهما على ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه(٣) وجمهور البصريين(٤) حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه إلاَّ بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر.

وقد صرَّح سيبويه بذلك فقال: ولا يجوز: ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ إلاَّ في شعرٍ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور".(٥) وقال في موضع آخر:" فكما قَبُحَ أن تقول: لا مثلَ بِها زيدٍ فتفصل، قَبُحَ أن تقول: لا يَدَى بِها لك".(٦)

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح اللأزهري ١/ ٥٧٣.

(٢) يُنظر: الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لأحمد بن زيد العاتكي ص ٣١٣.

(٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٨. ١٨٠.

(٤) يُنظر: التبصرة والتذكرة للصيمري١/٢٨١، والإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٨٩، والبحر المحيط لأبي حيان٤/ ٢٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٨٢٤، والمُساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل٢/ ٣٧٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٥٢، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري١/ ٧٣٢، ومنهج السالك للأشموني للأشموني ٢ / ٣٢٧.

(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٦.

(٦) المرجع السابق ٢/ ٢٧٩.

وأيَّد المُبرد سيبويه في كون الفصل بين المتضايفين خاص بضرورة الشعر فقال: "وتقول: لا مسلمين هذين اليومين لك، ولا مسلمين اليوم لك؛ لأنه لا يفصل بين المُضاف والمُضاف إليه، إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها؛ لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه، تقول: (إنَّ في الدار زيدًا)، و(إنَّ اليومَ زيدًا قائمٌ). فمما فُصل بينه وبين ما عمل فيه في الشعر قوله:

**كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا * أَوَاخِرَ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ**(١)

وقال آخر: **كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يوماً * يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أَو يُزِيلُ**(٢)". (٣)

وقد علَّل البصريون لمذهبهم: بأن المُضاف والمُضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف والمجرور خاصةً؛ لأنه يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل.(٤)

---

(١) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٢، والكتاب لسيبويه١/ ١٧٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٤٠٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري١/ ٢٨٧، والإنصاف للأنباري ٢/ ٤٣٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٥٣، وبلا نسبة في المقتضب للمبرد ٣٧٦/٤. والإيغال: هو الإبعاد، والميس: شجر يتخذ منه الرحال، والشاهد في: (كأن أصوات من إيغالهن بنا أوخر الميس)؛ حيث فصل الشاعر بين المُضاف (أصوات) والمُضاف إليه (أواخر الميس) بالجار والمجرور (من إيغالهن).

(٢) البيت من الوافر لأبي حية النُميري في ديوانه ص١٦٣، والكتاب لسيبويه ١/ ص١٧٨، والإنصاف للأنباري ٢/ ٤٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري١/ ٧٣٦، وبلا نسبة في: المقتضب للمبرد ٤/ ٣٧٧، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩١، توضيح المقاصد والمسالك للمُرادي، ٢/ ٨٢٨، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٢، والشاهد في: (بكف يومًا يهودي)؛ حيث فصل الشاعر بين المُضاف (كف) والمُضاف إليه (يهودي) بالظرف (يومًا).

(٣) المقتضب للمبرد ٣٧٦/٤.

(٤) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣.

وقد اختار مذهب البصريين جمعٌ من النحويين كالفارسي[١] وابن جني[٢] والصيمري[٣] والزمخشري[٤] والأنباري[٥] وابن يعيش[٦] وابن أبي الربيع[٧] والزبيدي[٨] وغيرهم. يقول ابن جني مؤيدًا مذهب البصريين:"والفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر". [٩]

وعلَّل ابن يعيش جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف في ضرورة الشعر، فقال: "الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد فالمُضاف إليه من تمام المُضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فصل بينهما الظرف في الشعر ضرورة".[١٠]

**المذهب الثاني:** للكوفيين[١١]؛ حيث أجازوا الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه فى الشعر والسعة، بالظرف والجار والمجرور وغيرهما.

وقد أورد السيوطي مذهب الكوفيين في سياق حديثه عن اختلاف النحويين في مسألة الفصل بين المتضايفين بقوله:" وَجوزهُ أَي الْفَصْل

(١) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١/ ١٦٧.

(٢) يُنظر: الخصائص لابن جني ٢/ ٤٠٤.

(٣) يُنظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٨٨.

(٤) يُنظر: المفصل للزمخشري ص ٩٩، والكشاف للزمخشري ٢/ ٤٠١.

(٥) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري١/٣٤٣.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩.

(٧) يُنظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/ ٨٨٩.

(٨) يُنظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٥٢ . ٥٤.

(٩) الخصائص لابن جني ١/ ٤٠٤.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩.

(١١) نُسبَ المذهب للكوفيين في: الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧، وائتلاف النصرة ص ٥١.

الكوفية مُطلقًا بالظرف وَالْمَجْرُور وَغَيرهمَا".[١] وقد استدل الكوفيون لمذهبهم: بورود الفصل فى كلام العرب، فمن وروده في النثر:

١- ما ورد من قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾[٢] بنصب (أولادَهم) وجر (شركائهم) [٣] فقد فصل بين المُضاف وهو( قتلُ) والمُضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول وهو (أولادَهم).

٢ – ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: (هذا غلام والله زيد) [٤] وما حكاه أبو عبيدة[٥] أنه قال: سمعت بعض العرب يقول: (إن الشاة لتجتَرُّ فتسمع صوت والله ربها) [٦] فقد فصل بين المُضاف وهو (صوت) والمُضاف إليه وهو (ربها) بالقسم. ومن وروده في الشعر قول الشاعر:

**فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ * زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ** [٧]

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٥٢٧.

(٢) الآية (١٣٧) الأنعام.

(٣) يُنظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٥٠، والبحر المحيط لأبي حيان٤/ ٢٢٩، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف للأنباري٢/ ٤٣١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٨٢٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٤٣٣.

(٥) أبو عبيدة: معمر بن المثنى، نحوي بصري عالم باللغة والأدب، من مؤلفاته: مجاز القرآن، روى عنه السجستاني، تـ ٢١٠ هـ. ( بغية الوعاة للسيوطي٢/ ٢٩٤).

(٦) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٣١، والهمع للسيوطي٢/ ٤٣٣.

(٧) البيت من مجزوء الكامل بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، والخصائص لابن جني ٢/ ٤٠٦، الإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٥٢، وشرح الألفية للأشموني٢/ ٣٢٧. وزججتها: طعنتها بالزج وهو حديدة أسفل الرمح، القلوص: الناقة الشابة، والشاهد في: ( زَجَّ القلوصَ أَبِى مزادة) حيث فصل بين المصدر (زج) وفاعله (أَبِى مزادة) وهو المضاف إليه، بمفعول المصدر (القلوص) وهذا جائز عند الكوفيين وابن مالك.

فقد فصل الشاعر بين المُضاف وهو (زجَّ)، والمُضاف إليه وهو (أبي مزاده) بالمفعول وهو (القلوص) وليس بظرف ولا حرف خفض.[١]

وقد رد البصريون ما استدل به الكوفيون: فما استدلوا به من قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ بنصب (الأولاد) وجر (الشركاء) فقد اعترضه البصريون وذهبوا إلى وَهْي هذه القراءة وَوَهْم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو.

وأما استدلالهم بما حكاه الكسائي من قول العرب: (هذا غلام والله زيد) وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: (فتسمع صوت والله ربها) فقد رُدَّ: بأن ذلك جاء في اليمين لأنها تأتي في أخبارهم للتوكيد.

وأما استدلالهم بالشعر: فقد رُدَّ: بأنَّ ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به.[٢]

**المذهب الثالث:** لابن مالك[٣] وابن هشام[٤] والأشموني[٥] وغيرهم، حيث فصلوا القول في هذا الأمر؛ فيكون الفصل قويًا جائزًا في الشعر والنثر، إذا كان بمعمول المضاف أو المتعلق به، ويكون الفصل ضعيفًا خاصًّا بالشعر إذا كان بما لا يتعلق بالمضاف، أو بالفاعل مطلقًا، أو بالنداء.

---

(١) يُنظر: الإنصاف للأنباري٢/ ٤٣٨.

(٢) تُنظر: تلك الردود في: الإنصاف للأنباري٢/ ٤٣٥.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣ . ١٤٢.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٧٧- ١٩٠.

(٥) يُنظر: منهج السالك للأشموني ٢/ ٣٢٧.

ويتبين من مذهبهم: أن الفصل إمَّا جائز في السعة، وإمَّا مخصوص بالضرورة، فالجائز في السعة قد يأتي في ثلاثة مواضع:

**الأول:** إذا كان المُضاف مصدرًا والمُضاف إليه فاعله والفاصل بينهما إما مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[(١)] بنصب (الأولاد) وجر (الشركاء)، وإما ظرفه في كلام بعض من يوثق بعربيته: (ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها في رداها) [(٢)] أي: (ترك نفسك شأنها يومًا مع هواها سعى في رداها).

**الثاني:** إذا كان المُضاف وصفًا، والمُضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل المفعول الثاني كقراءة: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ﴾[(٣)] أي: (مخلف رسلِه وعدَه) ففصل بين (مخلف) و(رسله) بالمفعول (وعدَه) وإما ظرفه كقول الشاعر: **فِرْشَنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي * كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ**[(٤)]

فقد فُصل بين المُضاف وهو (ناحت) والمُضاف إليه وهو (صخرة) بالظرف وهو (يومًا).

---

(١) الآية (١٣٧) الأنعام.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧، والهمع للسيوطي ٢/ ٤٣٢، ومنهج السالك للأشموني٢/ ٣٢٧.

(٣) الآية (٤٧) إبراهيم: قرأ الجمهور ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ بإضافة (مخلف) إلى (وعده) ونصب (رسله)، وقرأ جماعة (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسِلِه) بنصب (وعده) وجر (رسله) بالفصل بين المتضايفين. يُنظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٥، ومُعجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٤/ ٥١٨.

(٤) البيت من الطويل بلانسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٨٢٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٤، والمساعد لابن عقيل٢/ ٣٦٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/٧٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٢، وشرح الألفية للأشموني ٣٢٨/٢. والشاهد في: (كناحتِ يوماً صخرةٍ) فـ (ناحت) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله (صخرة) وقد فُصل بينهما بالظرف (يومًا)، وقوي الفصل هنا؛ أن الفاصل متعلق بالمُضاف.

**الثالث:** إذا كان الفاصل القسم من نحو ما حكاه الكسائي من قول العرب: (هذا غلام والله زيد).

والمخصوص بالضرورة، يأتي في ثلاثة مواضع:

١- أن يكون الفاصل أجنبيًا عن المُضاف؛ فيكون الفصل ضعيفًا، كما في قول الشاعر:

**كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يومًا * يَهوُدِيٍّ يُقارِبُ أْو يُزِيلُ**[١]

فقد فصل بين المُضاف (كف) والمُضاف إليه (يهودى) بـ (يوما)، وهو متعلق بـ (خُطَّ)، فمثل هذا ضعيف حقيق بألا يجوز إلا فى ضرورة؛ لما فيه من الفصل بأجنبى.

٢- أن يفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بنعت المُضاف إليه وذلك كقول الشاعر:

**نَجَوْتُ وَقَدْ بلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ * مِنْ ابنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبُ**[٢]

أراد: من ابن أبى طالبٍ شيخِ الأباطحِ.

٣- أن يُفصل بين المُتضايفين بالنداء كقولك: (هذا غلام يا زيد عمروٍ) أي: (هذا غلامُ عمروٍ يا زيدُ).[٣]

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) البيت من الطويل منسوب لمعاوية بن أبي سفيان في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٠، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٧٣٧، والمقاصد النحوية للعيني ٣/ ١٣٨٠، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٨٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٣٧٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٤٣٣، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٣٢٨. والشاهد في: (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فُصل بين المُضاف (أبي) والمُضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح) للضرورة.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧- ١٤٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٧٧ - ١٩٠، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٣٢٧ . ٣٢٩.

وقد عرض الرضي هذا الخلاف في شرحه، وارتضى مذهب البصريين بأن الفصل بين المتضايفين جائزٌ لضرورة الشعر إذا كان الفصل بالظرف أو الجار والمجرور، وقبَّح ما عداه من الآراء الأخرى، فقال موضحًا ذلك:" ... اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور، غير عزيز، كقوله:

**كأن أصوات من إيغالهنَّ بنا * أواخرِ الميسِ إنقاضُ الفراريجِ**

وبغيرهما عزيز جداً،... وحكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله، ابن أخيك، وقد يُفصل في السَّعة بينهما قليلاً بالقسم، نحو: هذا غلام، والله، زيد، وذلك لكثرة دوره في الكلام. وقد جاء في السعة، الفصل بالمفعول، إن كان المُضاف مصدرًا، والمُضاف إليه فاعلًا له، كقراءة ابن عامر: ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾، وهو مثل قوله: فَزَجَجْتُهَا بِمزجَّةٍ * زجَّ القَلُوصَ أبي مزادة... وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السَّعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر، أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس كما مر في باب: (لا التبرئة)، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل"، مفعولًا كان الفاصل، أو يمينًا أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين.(١)

يتبين من نص الرضي أنه تابع البصريين في مذهبهم بجواز الفصل بين المُتضايفين بالظرف والجار والمجرور؛ للضرورة الشعرية ولا يجوز الفصل بهما أو بغيرهما في النثر من الكلام، ويُستدل على ذلك بردَّه أدلة الكوفيين ووصفه الفصل لغير الضرورة بالقبيح، فقد ردَّ ما استدل به الكوفيون من قراءة عامر في قوله تعالى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٠.

قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ بالفصل بين المُتضايفين (قتلُ) و(شركائِهم) بالمفعول (أولادَهم)؛ حيث إنه لم يَعُدّ هذه القراءة من الجائز للاضطرار، ولم يُسلِّم بتواتر القراءات السبع.

ومن مجمل الأدلة التي استدل بها المجيزون والمانعون، وردِّ أدلة الكوفيين والاعتراض عليها، يمكن القول: إنَ الرأي الأولى بالقبول هو رأي ابن مالك ومن تبعه بتفصيل القول في هذه المسألة؛ لأنه لا يجوز الفصل في السَّعةِ مطلقًا كما ذهب إليه الكوفيون لا سيما إذا كان الفصل بما لا يتعلق بالمُضاف، كذلك لا يجوز إطلاق المنع أو قصره على الضرورة كما ذهب إليه البصريون؛ لأنه قد ورد الفصلُ عن العرب شعرًا ونثرًا، ومنه قولهم: تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها فى رداها.

ولا دليل أقوى من القراءات القرآنية المتواترة كقراءة عامر:﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ هذه القراءة السبعية المتواترة الصحيحة[١] التي ردَّها وقبَّحها الرضي سائرًا على درب البصريين ومن نحا نحوهم. فقد تبع الرضي الزمخشري في إنكاره تواتر القراءات ومهاجمته للقراءة وصاحبها؛ حيث يقول:" وأما قراءة ابن عامر: ﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سَمْجًا مردودًا، ... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذى حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم، لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب".[٢]

(١) يُنظر: الحجة في القراءات لابن خالويه ١/ ٦١، ، وطبقات القراء للذهبي٢/ ٢٤٧.

(٢) الكشاف للزمخشري ٢/ ٦٧.

وصرَّح الرضي أيضًا بأنه لم يُسلم بتواتر القراءات فقال:" ودليل ذلك قوله:" فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين".(١)

فقد جانب الرضي الصواب في موافقته الزمخشري في ردَّ هذه القراءة وإنكارها؛ لأن كلام الزمخشري لا يؤخذ به، إذْ ينقصه التدقيق والتحقيق؛ فالقراءة مرويَّة عن النبي(□) قرأ بها وأقرها، وردَّ أبو حيَّان كلام الزمخشري ومن وافقه كالرضي منصفًا القراءة فقال:" وأعجب لعجمي ضعيفٍ في النحو يردُّ على عربي صريحٍ مَحْضٍ قراءةً متواترةً موجود نظيرها في لسان العرب في غيرِ ما بيتٍ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرَّاء الأئمة الذين تخيرتْهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم. فكيف لا تُقبل هذه القراءة وقد ورد ما يدعمها من كلام العرب شعرًا ونثرًا، فوجب قبولها والأخذ بِها.

والخلاصة أنه يجوز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه في السعة في مواضع محددة؛ وذلك إذا كان الفصل بالظرف أو الجار والمجرور المتعلقين بالمُضاف أو كان المُضاف مصدرًا مضافًا إلى فاعله مفصولًا بمفعوله، كقراءة ابن عامر، أو كان الفاصل قَسَماً نحو: هذا غلامُ والله زيدٍ، ولا يجوز الفصل في سعة الكلام، وذلك إذا كان الفصل بأجنبى، كقول الشاعر: كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً * يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

والظرف الذي فُصل به بين المُتضايفين متعلق بالفعل: (خُطَّ) وليس متعلقًا بالمُضاف. وقد عُدَّ ذلك من الضرورة الشعرية، كما لا يجوز قصر الفصل على الظرف والجار والمجرور بضرورة الشعر، وردّ وإبطال ما جاء فى النثر من القراءات المتواترة الموثوق في أصحابها ورواياتهم؛ لأن في هذا هجوم وتحاملٌ على العلماء الموثوق في روايتهم وعربيتهم.

(١) شرح الكافية للرضي٢/ ٢٦٠.

## الخاتمة والنتائج:

وفي ختام هذه الدراسة، لابدَّ أن أُشير إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، ومُنْطَلَقِي في عرض النتائج هو إشكالية البحث:

- دراسة الموافقات والخلافات النحوية لدى المُصنفِين والشُرّاح وأصحاب الحواشي لها أهمية كبيرة في تأصيل الدرس النحوي، وما يترتب عليه من تطوير الدراسات النحوية بشكل عام.
- كان الرضي دقيقًا في تعبيراته بارعًا في صياغة آرائه النحوية؛ ولذا فقد كثرت في شرحه القيود التعبيرية وتعددت احترازاته فيما يخص الحدود النحوية.
- تجنب الرضي الغموض: فجاء شرحه خاليًا من الاستطرادات، وجاءت عبارته موجزة واضحة خالية من الغموض والتعقيد، مع ما فيها من عمق وكثافة أفكار.
- اعتنى الرضي بالاصطلاح النحوي: فقد كثرت مصطلحاته؛ خاصة المصطلحات والحدود البصرية، كما استخدم عبارات من نحو: (الشاذ، والقليل، والوجوب، والجواز، والضرورة) في حكمه على مختلف الأراء والشواهد النحوية.
- اهتم الرضي بالسماع والقياس والإجماع؛ لكنه قدَّم السماع على القياس ورجحه على غيره من الأدلة؛ فكثرت في شرحه الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب شعرًا ونثرًا.
- اعتنى الرضي بالنقد والاستدراك: فقد كان ناقدا أكثر منه شارحًا؛ فقد تجاوز حدود الشرح إلى النقد وإبداء الرأي؛ دليل ذلك كثرة انتقاده لابن الحاجب وتعدد استدركاته عليه في شرحه.
- غلب على الرضي تناول موضوعات الدرس النحوي بطريقة المناقشة والتحليل والتعليل، فقد تميز بقدرة فائقة على التعليل؛ فلم يترك مسألة

نحوية دون تعليل، بل كان يعلل للمسألة الواحدة بأكثر من تعليل؛ طمعًا منه في ترسيخ القواعد النحوية.

- حافظ الرضي على نص كافية ابن الحاجب، وفصله عن الشرح، فكان يذكر المتن أولا ثم يشرحه ويعلق عليه، وهكذا في كل شرحه للكافية.
- وافق الرضي البصريين في أغلب المسائل التي عرضها في شرحه، ولكن أكثر هذه الموافقات كانت ضمنية؛ فلم يكن يصرح برأيه بل كان يُفهم من سياق كلامه تأييده ودعمه للمذهب البصري في الوقت الذي يعارض بشدة باقي المذاهب الأخرى. يبدو ذلك من آرائه على سبيل المثال في: (مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية)، وكذلك (مجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ)، وأيضًا (عامل النصب في خبر ما الحجازية)،... وغيرها من المسائل النحوية.
- سلك الرضي مسلَك الزمخشري في إنكار القراءات القرآنية المتواترة وتضعيفها، وهذا ما صرَّح به في (حكم الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه)؛ فقد أنكر قراءة ابن عامر: ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ ولم يسلم بها، ونص على ذلك بقوله:" فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين".

*****

## ( فهرس المصادر والمراجع )


– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة،( لعبداللطيف الزبيدي) ت: طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

– ارتشاف الضرب من لسانِ العرب،(لأبي حيان) ت: رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوّاب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

– الأساليب الإنشائية في النحو العربي، (لعبدالسلام هارون) القاهرة، مؤسسة الخانجي، ١٩٥٩م.

– أسرار العربية، (لأبي البركات الأنباري) ت: حسين شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

– الأُصول في النحو، (لأبي بكر بن السراج) ت: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

– أصول النحو العربي، (لمحمود سليمان ياقوت) دار عباد الرحمن، المدينة المنورة، ط ١، د ت.

– الأعلام، (لخير الدين الزِرِكْلِيّ) ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.

– الإغراب في جدل الإعراب، (لأبي البركات الأنباري) ت: سعيد الأفغاني، ط ١، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،١٩٥٧م.

– الاقتراح في علم أُصول النحو،(لجلال الدين السيوطي) ت: حمدي خليل. ط ٢، ٢٠٠١م.

– الأمالي،( لأبي علي القالي)، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، (لأبي البركات الأنباري) ومعه: الانتصاف من الإنصاف. ت: محي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (لابن هشام الأنصاري) ت: محي

الدين عبد الحميد، ط ٣، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م.
– الإيضاح العضدي،(لأبي علي الفارسي) ت: كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، ١٩٩٦م.
– البحر المحيط، (لأبي حيان) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
– البرهان في علوم القرآن، (لبدر الدين الزركشي) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، دار التراث النشر، ٢٠٠٨م.
– البسيط في شرح جمل الزجاجي،(لابن أبى الربيع) ت: عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م.
– بُغية الوعاة، (للسيوطي) ت: أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار الفكر، ١٩٧٩م.
– البيان في غريب إعراب القرآن،(لأبي البركات الأنباري) ت: طه عبد الحميد، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
– التبصرة والتذكرة، (لابن اسحاق الصيمري) ت: فتحي مصطفى، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،(لأبي البَقَاءِ العكبُري) ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل في شرح التسهيل،(لأبي حيان) ت: حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، ١٩٩٧م.
– التصريح بمضمون التوضيح، (لخالد الأزهري) ت: عبد الفتاح بحيري، ط ١، دار الزهراء للإعلام، ١٩٩٧م.
– التعريفات، (لعلي الجرجاني) ت: باسل عيون السود، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
– التعليقة على كتاب سيبويه، (لأبي علي الفارسي) ت: عوض القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك،( للمُرادي) ت: عبد الرحمن سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

– الجمل في النحو، (لأبي القاسم الزجاجي) ت: علي توفيق الحمد، ط ٧، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

– الجني الداني في حروف المعاني، ( للمُرادي) ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (لمحمد علي الصبان)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٧م.

– الحجة في القراءات السبع،(لابن خالويه) ت: أحمد فريد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،( لعبد القادر البغدادي) ت: عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

– الخصائص،(لأبي الفتح ابن جني) ت: محمد النجار، د ط، الهيئة العامة للثقافة، القاهرة، ١٩٥٢م.

– دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، (لعبدالله صالح الفوزان)، ط ١، دار المسلم للنشر، ١٩٩٨م.

– ديوان ذي الرمة،(لذي الرمة) شرح: أحمد حسن بج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

– ديوان كثير، (لكثير عزة) ت: إحسان عباس، دار الثقافة للنشر، بيروت، ١٩٧١م.

– روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، (لمحمد باقر الخوانساري) ت: أسد الله اِسماعيليان، مطبعة المهرأستور، طهران، ١٩٧٣م.

– شذرات الذهب،( لابن العماد الحنبلي)، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.

– شرح ألفية ابن مالك، (لابن الناظم) ت: باسل عيون السَّود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

– شرح ألفية ابن مالك، ومعه: مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. (لابن عقيل) ت: يوسف الشيخ البقاعي، ط ١، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

– شرح ألفية ابن معط،( لابن القواس الموصلي) ت: موسى الشوملي، ط ١، مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م.

– شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (لمحمد بن مالك الطائي) ت: عبد القادر عطا، وطارق فتحي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠١م.

– شرح التسهيل،( للمُرادي) ت: محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦م

– شرح جُمل الزجاجي،( لابن عصفور) ت: صاحب أبو جناح، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م

– شرح ديوان ذي الرمة، (لأحمد حسن بج) دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥م.

– شرح شافية ابن الحاجب،( لرضي الدين الاستراباذي) ت: محمد نور الحسن وآخرون، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

– شرح كافية ابن الحاجب،( لرضي الدين الاستراباذي) ت: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.

– شرح اللمحة البدرية في علم العربية، (لابن هشام الأنصاري) ت: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمَّان– الأردن، ١٩٩٧م.

– شرح اللمع، (لأبي الحسن الأصفهاني)، ط١، ت: إبراهيم أبو عباة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٠م.

– شرح المُفصَل، (لابن يعيش) ت: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

– شعر أبي حية النميري، (لأبي حية النميري) ت: يحى الجبوري، ط ١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥م.

– شعر أبي زبيد الطائي،(لأبي زبيد الطائي) ت: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

– طبقات القراء،(لشمس الدين الذهبي) ت: محمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٩٧م.

– فتح الباري بشرح صحيح البخاري،(لابن حجر العسقلاني) ت: الأرناؤوط، ط ١، دار الرسالة العالمية، ٢٠١٣م.

– الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، (لأحمد بن محمد بن زيد العاتكي) ت: هزاع سعد المرشد، د ط ، الكويت، ٢٠٠٣م.

– القياس في النحو العربي نشأته وتطوره،(لسعيد جاسم الزبيدي) د ط، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧م.

– الكتاب،(لسيبويه) ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٥م

– الكشاف،(للزمخشري) د ط، دار المعرفة للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (لحاجي خليفة) د ط، دار إحياء التراث، ١٩٩٩م.

– اللُباب في علل البناء والإعراب، (لأبي البَقَاءِ العكبُري) ت: غازي طُليمات، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.

– لمع الأدلة في أصول النحو، (لأبي البركات الأنباري) ت: أحمد عبد الباسط، ط ١، دار السلام للنشر، ٢٠٠٣م.

– اللمع في العربية، (لأبي الفتح ابن جني) ت: حسين محمد شرف، ط ١، ١٩٧٨م.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (لابن الأثير الجزري) ت: أحمد

الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، د ت.
– المدارس النحوية، (لشوقي ضيف) ط ٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
– المُساعد على تسهيل الفوائد، (لابن عقيل) ت: محمد بركات، ط ٥، دار المدني، ١٩٨٤م.
– معاني القرآن،( للأخفش) ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
– معاني القرآن،(للفراء) ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ط ٣، دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م
– مُعجم القراءات،( لعبداللطيف الخطيب) ط ١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠م.
– مُعجم المُؤلِفين،( لعمر كحالة) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
– مغني اللبيب، (لابن هشام الأنصاري) ت: محي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م.
– مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (لمصطفى طاش كبرى زادة) ت: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت.
– المُفصَل في علم العربية،(للزمخشري) ط ٢، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٣م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (لأبي اسحاق الشاطبي) ت: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، د ط، مطبوعات جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.
– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية،( لبدر الدين العيني) ت: علي فاخر، توفيق السوداني، عبد العزيز فاخر، ط ١، دار السلام، ٢٠١٠م.
– المقتصد في شرح الإيضاح،( لعبدالقاهر الجرجاني)، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق ١٩٨٢م.
– المُقْتضب،( للمبرد) ت: عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث، ١٩٩٤م.
– المقرب،( لابن عصفور) ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ٢، ١٩٧٢م.

– منهج السالك لألفية ابن مالك،(للأشموني) ومعه: واضح المسالك، ت: محي الدين عبد الحميد، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، د ت.

– موطأ الإمام مالك، (لمالك ابن أنس) ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، مصطفى البابي الحلبي (دار إحياء التراث العربي)، ١٩٨٥م.

– نتائج الفكر في النحو،(لأبي القاسم السهيلي) ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

– النشر في القراءات العشر،(لابن الجزري) ت: زكريا عميرات، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

– هدية العارفين وأسماء المؤلفين، (لإسماعيل باشا البغدادي) د ط، دار الفكر، ١٩٨٢م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،(لجلال الدين السيوطي) ت:عبد العال بيروت، ١٩٩٢م.

**الرسائل الجامعية والبحوث:**

– الآراء الكوفية التي رجّحها الرضي في شرحه على الكافية، لمحمد جاسم الهيتي (ماجستير) كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧م.

– شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري، لخَطَّاب عمر بكر (دكتوراة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

– المسائل الخلافية النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي، لنافع علوان الجبوري (ماجستير)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ١٩٩٦م.

*****

# (References)


- Al-Alam, (Khair Al-Din Al-Zarkali), 5th edition, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1980.
- Al-Amali, (Abu Ali Al-Qali), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, without date.
- Al-aqtirah in the Science of Fundamentals of Syntax, (Jalal al-Din al-Suyuti) T: Hamdi Khalil. 2nd edition, 2001.
- Al-fadaa al-madia in explaining al-shadhrat al-dhahabia, (Ahmed bin Zaid Al-Ataki) T: Hazza Saad Al-Murshid, without ed., Kuwait, 2003.
- Al-insaf in masayil al-khilafi, (Abu Al-Barakat Al-Anbari) and with him: al-aintisaf from al-insaf. T: Muhyiddin Abd al-Hamid, without ed, Modern Library, Beirut, 1993.
- Al-ighrab in jadal al-ierab, (Abu Al-Barakat Al-Anbari) T: Saeed Al-Afghani, 1st Edition, Syrian University Press, Damascus, 1957.
- Al'iighrab in jadal al'iierab, (Abu Al-Barakat Al-Anbari) T: Saeed Al-Afghani, 1st ed., Syrian University Press, Damascus, 1957.
- Al-Idhih Al-Adadi, (Abu Ali Al-Farsi), T: Kazem Bahr Al-Murjan, 2nd ed., The World of Books, 1996.
- Al-Khasa'is, (Abu Al-Fath Ibn Jinni), T: Muhammad Al-Najjar, without ed., The General Authority for Culture, Cairo, 1952
- Al-Kashf, (Al-Zamakhshari) without ed., Dar Al-Ma'rifah Publishing House, Beirut, Lebanon, 2013.
- Al-Kitab, (Sibawayh) T: Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, ed 3, Cairo, 1995.
- Al-lomaa in Arabic, (Abu Al-Fath Ibn Jinni) T: Hussein Muhammad Sharaf, 1st edition, 1978
- Al-Lubab in eilal al-Bina' and al-Iraab (Abi al-Baqaa al-ukbori), T,: Ghazi Tulaimat, 1st ed, Dar Al-Fikr Al-Moasr, Beirut, 1995.
- Al-mathal al-saayir in the Literature of the Writer and Poet, (by Ibn Al-Atheer Al-Jazari) T: Ahmed Al-Hofy, and Badawi Tabana, Dar Nahdat Misr, without date.
- Al-Maqasid Al-Shifa in Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya, (Abu Ishaq Al-Shatibi) T: Abd al-Rahman al-Uthaymeen and

others, without ed, Umm Al-Qura University Publications, 2007
- Al-Musaid on facilitating benefits, (Ibn Aqeel) T: Muhamad Barakat, 5th ed, Dar Al-Madani, 1984.
- Al-Mufassal in Al-Ilm Al-Arabiya, (Al-Zamakhshari), 2nd ed, Dar Al-Jeel, Beirut, 2003.
- Al-Muqtasid in Sharh al-Iddah, (Abdul-Qaher al-Jurjani), T: Kazem Bahr al-Murjan, Dar al-Rasheed, Iraq 1982.
- Al-Muqtadab, (Mubarrad) T: Abd al-Khaliq Azimah, ed. of the Committee for the Revival of Heritage, 1994.
- Al-Muqrab, (Ibn Asfour) T: Abdul Sattar Al-Jawari, and Abdullah Al-Jubouri, 2nd ed, 1972.
- Al-qias in Arabic Grammar: Its Origin and Development, (Saeed Jassim Al-Zubaidi), without ed, Dar Al-Shorouk, Amman, 1997.
- Al-Bahr Al-Muheet, (Abu Hayyan), Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1993.
- Al-Basit in Sharh Jamal al-Zajaji, (Ibn Abi al-Rabee), T.: Ayad al-Thubaiti, 1st ed., Dar al-Gharb al-Islami, 1987.
-Al-Bayan in Ghareeb Iarab Al-Quran, (Abu Al-Barakat Al-Anbari), T.: Taha Abdel-Hamid, 1st ed, the Egyptian General Book Organization, Cairo, 1980.
-Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an, (Badr Al-Din Al-Zarkashi) T: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, vol. 3, without ed., Dar Al-Turath Publishing, 2008.
- Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's commentary on Alfiya Ibn Malik, (Muhammad Ali Al-Sabban), 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1997.
- Appendix and Completion in Explanation of Facilitation, (Abu Hayyan) T: Hassan Hindawi, 1st ed,, Dar Al-Qalam, 1997
- Asrar al-Arabiya, (Abu al-Barakat al-Anbari), T: Hussein Shams al-Din, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1997.
-Awdah al-masalik to alfayet Ibn Malik, (Ibn Hisham Al-Ansari) T: Mohiuddin Abdul Hamid, 3rd ed., Al-Maktaba Al-Asriyya, Beirut, 2003.
- Bughyt alwueat in layers of linguists and grammarians, (Jalal al-Din al-Suyuti) T: Abu al-Fadl Ibrahim, 2nd ed, Dar al-Fikr, 1979.

- Clarification of purposes and paths, explaining Alfiya bin Malik, (Al-Muradi) T: Abd al-Rahman Suleiman, 1st ed, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2001.
- Commentary on the book of Sibawayh, (Abu Ali Al-Farsi) T.: Awad Al-Qawzi, 1st ed, Al-Amana Press, Cairo, 1990.
- Dalil al-saalik to the alfayt Ibn Malik, (Abdullah Salih Al-Fawzan), 1st ed, Dar Al-Muslim Publishing, 1998.
-Definitions, (Ali Al-Jurjani) T: Basil Oyoun Al-Soud, 3rd ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2009.
- Divan Dhu Al-Ruma, (Lathi Al-Ruma) Explanation: Ahmed Hassan Baj, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1995.
- Diwan Katheer, (Katheer Izza) T: Ihsan Abbas, House of Culture, Beirut, 1971.
- Explanation of the doctrines of the Basran and Kufian grammarians, (Abu al-Baqaa al-ukbari) T: Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, 1986.
- Explanation of Alfiya Ibn Malik, (Ibn al-Nazim), T.: Basil Oyoun al-Soud, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2000.
- Explanation of Alfiya Ibn Malik, and with it: Selected what was said in Explanation of Ibn Aqil. (Ibn Aqeel) T: Youssef Al-Sheikh Al-Bikai, 1st ed, Dar Al-Fikr, Cairo, 2000.
- Explanation of the Alfiya of Ibn Mu'at, (Ibn al-Qawas al-Mawsili), T: Musa al-Shomali, 1st ed, Al-Khuraiji Library, 1985.
- Explanation of tashil al-fawayid and atakmil al-maqasid, (Muhamad bin Malik Al-Ta'i) T: Abdul Qadir Atta, and Tariq Fathi, 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 2001.
- Explanation of al-tashili, (Al-Muradi) T: Muhammad Abd al-Nabi, Al-Iman Library, Mansoura, 2006.
- Explanation of Jumal Al-Zajaji, (Ibn Asfour), T.: Sahib Abu Jinnah, 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1999.
- Explanation of Diwan Dhul-Rama, (Ahmed Hassan Baj), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut 1995.
- Explanation of Shafia Ibn al-Hajib, (Radhi al-Din al-Astrabadi), T: Muhamad Nour al-Hasan & others.
- Explanation of Kafia Ibn al-Hajib, (Radhi al-Din al-Astrabadi), T: Yusuf Hassan Omar, 2nd ed, Garyounis University Publications, Benghazi, Libya, 1996.

- Explanation of Al-Lama Al-Badriyya fi Al-Ilm Al-Arabiya, (Ibn Hisham Al-Ansari), T: Hadi Nahr, Al-Yazuri Scientific House, Amman- Jordan, 1997.
- Explanation of Luma, (Abu al-Hasan al-Isfahani), 1st ed, T: Ibrahim Abu Ababa, Imam Muhamad bin Saud University Publications, 1990.
- Explanation of Al-Mufassal, (Ibn Ya'ish) T: Emile Badi' Yaqoub, 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2001.
- Fath Al-Bari with an explanation of Sahih Al-Bukhari, (Ibn Hajar Al-Asqalani) T: Al-Arnaout, 1st ed, Dar Al-Risala, 2013.
- Fundamentals in Grammar, (Abu Bakr bin Al-Sarraj) T: Abdul Hussein Al-Fatli, 3rd ed., Al-Risala Foundation, Beirut, 1988.
- Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, (Badr Al-Din Al-Aini) T: Ali Fakher, Tawfiq Al-Sudani, Abdul Aziz Fakher, 1st ed, Dar Al-Salam, 2010.
- Grammatical Schools, (Shawqi Dhaif), 7th ed, Dar Al-Maarif, Cairo, 1977.
- Hema Al-Hawame' in explaining the collection of mosques, (Jalal Al-Din Al-Suyuti) T: Abdel-Al Beirut, 1992.
- Insight and Remembrance, (Ibn Ishaq Al-Saimari), T: Fathi Mustafa, 1st ed, Dar Al-Fikr, Damascus, 1982.
- Irtshaf aldrb from Lisan Al-Arab, (Abu Hayyan), T: Ragab Othman Muhammad, and Ramadan Abdel-Tawab, 1st ed, Al-Khanji Library, Cairo, 1998.
- Iytilaf alnosrh in Kufa and Basra, (Abdul Latif Al-Zubaidi) T: Tariq Al-Janabi, 1st ed, World of Books, Beirut, 1987.
- khazanit al-adab & Lop lubab lisan al-arab,, (Al-Baghdadi) T: Abd al-Salam Haroun, 3rd ed, Al-Khanji Library, Cairo, 1989.
- Lame al-adila in the Principles of Grammar, (Abu Al-Barakat Al-Anbari) T: Ahmed Abdel-Basit, 1st ed, Dar Al-Salam, 2003.
- Lexicon of readings, (Abdul Latif Al-Khatib), 1st ed, Dar Saad Al-Din for printing and publishing, Damascus, 2000.
- Meanings of the Qur'an, (Al-Akhfash), 1st ed, Al-Khanji Library, Cairo, 1990.

- Manhaj Al-Salik for alfayat Ibn Malik, (Abu Al-Hassan Al-Ashmouni) and with him: Wadh Al-Masalak, T: Mohiuddin Abdul Hamid, 3rd ed, Al-Nahda Al-Masrya Library, without date.
- Meanings of the Qur'an, (Al-Faraa), T: Ahmed Najati, and Muhamad Al-Najjar, 3rd ed, Egyptian Book House, 2001.
- Mughni al-Labib, (Ibn Hisham al-Ansari), T.: Muhyi al-Din Abd al-Hamid, without ed, Al-Maktaba al-Asriyyah, Beirut, 2003.
- Muwatta al-Imam Malik, (Malik Ibn Anas), T: Fouad Abd al-Baqi, 1st ed, M. al-Babi al-Halabi (Dar Ihya al-Turath), 1985.
- Publishing in the ten readings, (Ibn Al-Jazari) T: Zakaria Amirat, 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1998.
- Rawdat al-Jannat in the Conditions of the Scholars and Sadat, (Muhammad Baqir al-Khawansari), vol.
-Revealing Suspicions about the Names of Books and Arts, (haji Khalifa) without ed, Dar Ihya al-Turath, 1999.
- Results of Thought in Grammar, (Abi Al-Qasim Al-Suhaili), 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1992.
- Sentences in Grammar, (Abu al-Qasim al-Zajaji), vol.: Ali Tawfiq al-Hamad, 7th ed, Al-Risala Foundation, 1996.
- Statement of the content of the clarification, (Khaled Al-Azhari) T: Abdel-Fattah Buhairi, 1st ed, Dar Al-Zahraa, 1997.
- shazarat alzhab, (Ibn al-Imad al-Hanbali) without ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2012.
- Structural Methods in Arabic Grammar, (Abd al-Salam Haroun), Cairo, Al-Khanji Foundation, 1959.
-The argument in the seven readings, (Ibn Khalawiyeh) T: Ahmed Farid, 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1999.
- The Dictionary of Authors, (Omar Kahaleh), the Arab Heritage Revival House, Beirut, 1957.
- The gift of the knowers and the names of the authors, (Ismail Pasha Al-Baghdadi) without ed, Dar Al-Fikr, 1982.
- The Key to Happiness and the Lamp of Sovereignty, (Mustafa Tash Kubrazadeh), T: Kamel Bakri, and Abd al-Wahhab Abu al-Nur, Dar al-Kutub al-Hadithah, Cairo, without date.
- The Layers of the Readers, (Shams al-Din al-Dhahabi) T: Muhamad Khan, King Faisal Center for Research and Islamic

Studies, 1997.
- The Origins of Arabic Grammar, (Mahmoud Suleiman Yaqut), Dar Ebad Al-Rahman, Al-Madinah Al-Munawwarah, 1st ed., without date.
- The Poetry of Abu Hayya al-Numairi, (Abu Hayya al-Numairi) T: Yahya al-Jubouri, 1st ed, Publications of the Ministry of Culture, Damascus, 1975.
- The Poetry of Abu Zubayd Al-Ta'i, (Abu Zubayd Al-Ta'i) T: Nuri Hamoudi Al-Qaisi, Al-Ma'arif Press, Baghdad, 1967.
- The proximate genie in the letters of meanings, (Al-Muradi), T: Fakhr Al-Din Qabawah, Muhammad Nadeem, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya ed, Beirut, 1992.

**Theses and research:**

- Explanations of Ibn al-Hajeb until the end of the eighth century AH, by Khattab Omar Bakr (PhD), College of Arts, University of Baghdad, 1990.
- Controversial Grammatical Issues in Explanation of Al-Kafiya by Radhi al-Din al-Istrabadi, by Nafie Alwan al-Jubouri (Master), College of Education for Girls, University of Tikrit, 1996.
- The Kufic opinions favored by Al-Radi in his commentary on Al-Kafiyyah, by Muhammad Jassem Al-Hiti (Master), Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, 1977.